

المعجزات والكرامات والنوافل لجوار العباد
ومنافعها ومضارها

تأليف
شيخ الإسلام تقي الدين
ابن تيمية

تحقيق
أبي عبد الله
محمد بن الطاهر

مكتبة الصحابة للطباعة

٣٣١٥٨٧ ٥

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م

المعجم الكافي في الفقه

ومنافعها ومضارها

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وتفوزَ بالفضلِ الكبيرِ الخالدِ
تجدُ الإعانةَ منِ إلهِ ماجدِ
جَمَعَ الفضائلَ جَمْعَ فذِّ ناقدِ
فيما يُقَرَّبُ منِ رضاءِ الواحدِ
وادعُ لكَاتِبِهِ وكلِّ مُساعدِ

إن شئتَ أن تحظى بِجَنَّةِ ربِّنا
فانهضْ لفعلِ الخيرِ واطرُق بابَهُ
واعكُفْ على هذا الكتابِ فإنه
يُهدى إليك كلامَ أَفْضَلِ مُرْسَلِ
فادِّمْ قراءتَهُ بقلبٍ خالصِ

مقدمة الناشر

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

حرصاً من المكتبة على نشر العلم النافع المستفاد من السلف الصالح ، فقد عهدت المكتبة إلى الأخ المكرم محمد إمام بتحقيق هذه الرسالة للشيخ الإسلام ابن تيمية فكان منهجه في تحقيق الرسالة :

- ★ مراجعة النص .
- ★ تخريج الآيات .
- ★ تخريج الأحاديث وعزوها إلى مصادرها كلما أمكن .
- ★ إضافة بعض العناوين لإتمام الفائدة مع التنويه بذلك في الهامش .
- ★ وقد قام الأخ المكرم باتباع هذا المنهج في إخراج الرسالة فجزاه الله خير الجزاء .
- ★ أما عن أصل الكتاب فقد طبع قبل ذلك ضمن كتاب « مجموعة الرسائل والمسائل » للإمام ابن تيمية ، وقد جمع هذه الرسائل الشيخ جمال الدين القاسمي رحمه الله ، واعتنى بطبعها وإخراجها الشيخ محمد رشيد رضا رحمه الله ،

فرأينا إتماماً للفائدة أن نفردها بالنشر والتحقيق وفقنا الله لما يحبه ويرضاه .

مراجعة

أبو حذيفة

إبراهيم بن محمد

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

قال الشيخ الإمام ، العالم العلامة ، العارف الرباني ، المقذوف في قلبه النور القرآني ، شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية رضي الله عنه وأرضاه .

الحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما يحب ربنا ويرضاه ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ولا إله سواه ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله الذي اصطفاه واجتبه وهداه ، ﷺ تسليماً كثيراً إلى يوم الدين .

قاعدة شريفة في المعجزات والكرامات

وإن كان اسم المعجزة يعم كل خارق للعادة في اللغة وعرف الأئمة المتقدمين كالإمام أحمد بن حنبل وغيره - ويسمونها : الآيات - لكن كثير من المتأخرين يفرق في اللفظ بينهما ، فيجعل المعجزة للنبي ، والكرامة للولي . وجماعهما الأمر الخارق للعادة .^(١)

فنقول : صفات الكمال ترجع إلى ثلاثة : العلم والقدرة ، والغنى ، وإن شئت أن تقول : العلم والقدرة ، والقدرة إما على الفعل وهو التأثير ، وإما على الترك وهو

(١) المعجزة : هي كل ما يخرج عن الأمر المعتاد وهو الخارق للعادة إذا اقترن بدعوى النبوة . وقالت طائفة : لا تخرق العادة إلا للنبي . وكذبوا إسنادها للأولياء والسحرة والكهان وهذه طريقة أكثر المعتزلة (وهي طريقة معتزلة زماننا الذين ينكرون حتى المعجزات للنبي ﷺ فينكرون خروج الماء من بين يدي النبي ﷺ والمعراج وغيرهما) . وهؤلاء يقولون إن ما جرى لمريم وعند مولد الرسول . فهو إرهاب أي توطئة وإعلام بمجيء الرسول . فما خُرق إلا للنبي في الحقيقة فيقال لهم : وهكذا الأولياء : فما خُرق لهم لمنابتهم الرسول . والفرق بين المعجزة والكرامة أن المعجزة تقترب بها دعوة نبوة وهو التحدي . [انتهى مختصراً من كتاب النبوات لابن تيمية] . ص ٦ : ٩ .

الغنى ، والأول أجود . وهذه الثلاثة لا تصلح على وجه الكمال إلا الله وحده ، فإنه الذي أحاط بكل شيء علماً ، وهو على كل شيء قدير ، وهو غني عن العالمين . وقد أمر الرسول ﷺ أن يبرأ من دعوى هذه الثلاثة بقوله : ﴿ قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا بِمَا يُوحَى إِلَيَّ ﴾ ^(١) وكذلك قال نوح عليه السلام . فهذا أول أولي العزم ^(٢) ، وأول رسول بعثه الله تعالى إلى أهل الأرض . وهذا خاتم الرسل وخاتم أولي العزم ، كلاهما يتبرأ من ذلك وهذا لأنهم يطالبون الرسول ﷺ تارة بعلم الغيب كقوله : ﴿ وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ ^(٣) ﴿ يَسْتَلُونكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي ﴾ ^(٤) وتارة بالتأثير كقوله : ﴿ وَقَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا * أَوْ تُكُونَ لَكَ جُنَّةٌ مِّنْ نَّحِيلٍ وَعَنْبٌ فَتَفْجُرَ الْأَنْهَارُ خِلَلَهَا تَفْجِيرًا * أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا رَعِمَتْ عَلَيْنَا كِسْفًا أَوْ تَأْتِيَ بَالَهُ وَالْمَلَائِكَةُ قِيَالًا - إِلَى قَوْلِهِ - قُلْ سَبِّحْ رَبِّي هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا ﴾ ^(٥) وتارة يعيرون عليه الحاجة والبشرية ، كقوله : ﴿ وَقَالُوا أَمَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ لَوْلَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُ نَذِيرًا * أَوْ يُلْقَى إِلَيْهِ كَنْزٌ أَوْ تَكُونُ لَهُ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا ﴾ ^(٦) فأمره أن يخبر أنه لا يعلم الغيب ، ولا يملك خزائن الله ، ولا هو ملك غني عن الأكل والمال ، إن هو إلا متبع لما أوحى إليه هو الدين ، وهو طاعة الله ، وعبادته علماً وعملاً بالباطن والظاهر . وإنما تنال من تلك الثلاثة بقدر ما يعطيه الله تعالى فيعلم منه ما علمه إياه ،

(١) سورة الأنعام الآية : ٥٠

(٢) أولو العزم من الرسل هم : قال ابن كثير في تفسير سورة الأحقاف عند قوله تعالى : ﴿ فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ ﴾ قال : وقد اختلفوا في تعداد أولي العزم على أقوال وأشهرها أنهم : نوح ، وإبراهيم ، وموسى ، وعيسى وخاتم الأنبياء كلهم محمد ﷺ أجمعين . انتهى من التفسير [٨٨/٧]

(٣) سورة يونس الآية : ٤٨ .

(٤) سورة الأعراف الآية : ١٨٧

(٥) سورة الإسراء الآية : ٩٠ : ٩٣

(٦) سورة الفرقان الآية : ٨

ويقدر منه على ما أقدره الله عليه ، ويستغني عما أغناه الله عنه من الأمور المخالفة للعادة المطردة أو لعادة غالب الناس .

فما كان من الخوارق من باب العلم ، فتارة بأن يسمع العبد ما لا يسمعه غيره ، وتارة بأن يرى ما لا يراه غيره يقظة ومنامًا ، وتارة بأن يعلم ما لا يعلم غيره وحيًا وإلهامًا ، أو إنزال علم ضروري ، أو فراسة صادق ، ويسمى كشفًا ومشاهدات ، ومكاشفات ومخاطبات . فالسماع مخاطبات ، والرؤية مشاهدات ، والعلم مكاشفة ، ويسمى ذلك كله كشفًا ومكاشفة ، أى كشف له عنه^(١) .

وما كان من باب القدرة فهو التأثير ، وقد يكون همة وصدقًا ودعوة مجابة ، وقد يكون من فعل الله الذي لا تأثير له فيه بحال ، مثل هلاك عدوه بغير أثر منه كقوله^(٢) : « من عادى لي وليًا فقد بارزني بالمحاربة - وإني لأثأر لأ وليائي كما يثأر الليث المجرد^(٣) » ومثل تذليل النفوس له ومحبتها إياه ونحو ذلك . وكذلك ما كان من باب العلم والكشف قد يكشف لغيره من حاله بعض أمور ، كما قال النبي ﷺ في الميسرات : « هي الرؤيا الصالحة يراها الرجل الصالح أو ترى له »^(٤) وكما قال النبي ﷺ : « أنتم شهداء الله في الأرض »^(٥) .

(١) المكاشفة : أتم من المشاهدة وهي ثلاثة . مكاشفة بالعلم . وهي تحقيق الإصابة بالفهم ومكاشفة بالحال : وهي تحقيق رؤية زيادة الحال . ومكاشفة بالتوحيد : وهي تحقيق صحة الإشارة .
المشاهدة : ثلاثة . مشاهدة بالحق وهي رؤية الأشياء بدلائل التوحيد . ومشاهدة للحق وهي رؤية الحق في الأشياء . ومشاهدة الحق وهي حقيقة اليقين بلا ارتياب .

من كتاب الإملاء في إشكالات الإحياء
للغزالي

قلت : « نعجب كل العجب من الإمام ابن تيمية من إثباته لهذه الطلاسم التي ما أنزل الله بها من سلطان وما ابتدعها إلا الصوفية الذين غالوا في الدين ، وانحرفوا عن الصراط المستقيم ، وقد فند مزاعمهم الإمام ابن تيمية نفسه وتلميذه ابن القيم في كتبهما رحمهما الله » .

(٢) حديث من عادى لي وليًا . . . البخاري عن أبي هريرة كتاب الرقائق باب التواضع .

(٣) تخرىج حديث « إني لأثأر لأوليائي . . . » لم أجده هذا الحديث بهذا المتن إلا في كتاب الفرقان لابن تيمية ولم يعزه لأحد من أئمة الحديث .

(٤) حديث « هي الرؤيا الصالحة . . . » رواه الإمام أحمد عن عباد بن الصامت كما رواه أبو داود وابن جرير الطبري نقلًا عن تفسير ابن كثير ٢١٤/٤ .

(٥) حديث « أنتم شهداء الله في الأرض » رواه ابن ماجه والإمام أحمد عن ابن عمرو ورواه ابن جرير في التفسير

أو ترى له ^(١) وكما قال النبي ﷺ : « أنتم شهداء الله في الأرض » ^(٢) .
وكل واحد من الكشف والتأثير قد يكون قائماً وقد لا يكون قائماً به بل يكشف الله
حاله ويصنع له من حيث لا يحتسب ، كما قال يوسف بن أسباط : « ما صدق الله عبد إلا
صنع له » وقال أحمد بن حنبل : « لو وضع الصدق على جرح لبرأ » لكن من قام بغيره
له من الكشف والتأثير فهو سببه أيضاً ، وإن كان خرق عادة في ذلك الغير ، فمعجزات
الأنبياء وأعلامهم ودلائل نبوتهم تدخل في ذلك .

وقد جمع لنبينا ﷺ جميع أنواع المعجزات والخوارق .
أما العلم والأخبار الغيبية والسماع والرؤية فمثل إخبار نبينا ﷺ عن الأنبياء
المتقدمين وأممهم ومخاطباته لهم وأحواله معهم ، وغير الأنبياء من الأولياء ^(٣) وغيرهم بما
يوافق ما عند أهل الكتاب الذين ورثوه بالتواتر أو بغيره من غير تعلم له منهم ، وكذلك
إخباره عن أمور الربوبية والملائكة والجنة والنار بما يوافق الأنبياء قبله من غير تعلم منهم .
ويعلم أن ذلك موافق لنقول الأنبياء ، تارة بما في أيديهم من الكتب الظاهرة ونحو ذلك من
النقل المتواتر ، وتارة بما يعلمه الخاصة من علمائهم ، وفي مثل هذا قد يستشهد أهل

(١) حديث « هي الرؤيا الصالحة . . . » رواه الإمام أحمد عن عبادة بن الصامت كما رواه أبو داود وابن جرير
الطبري نقلاً عن تفسير ابن كثير ٢١٤/٤ .

(٢) حديث « أنتم شهداء الله في الأرض » رواه ابن ماجه والإمام أحمد عن ابن عمر ورواه ابن جرير في التفسير
« بلفظ » الملائكة شهداء الله في السماء وأنتم شهداء الله في الأرض فما شهدتهم عليه وجب »
تفسير الطبري ج ١/٣٩٩ قال الأستاذ أحمد شاكر : وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم .

(٣) الأولياء لله هم : الذين آمنوا بالله ووالوه فأحبوا ما يحب ، وأبغضوا ما يبغض ، ورضوا بما يرضى ، وسخطوا
بما يسخط ، وأمروا بما أمر ، ونهوا عما نهى ، وأعطوا لمن يجب أن يعطى ، ومنعوا من يجب أن يمنع ، والولاية ضد
العداوة . وأصل الولاية : المحبة والقرب .

• وإذا كان العبد لا يكون ولياً لله إلا إذا كان مؤمناً تقياً . فمعلوم أن أحداً من الكفار والمنافقين لا يكون ولياً لله .
وكذلك من لا يصح إيمانه وعبادته وإن قدر أنه لا إثم عليه مثل أطفال الكفار ، ومن لم تبلغه الدعوة ، وكذلك المجانين
والأطفال فإنهما قد رُفِعَ عنهما القلم كما قال النبي ﷺ ، لكن الصبي المميز تصح عبادته ويثاب عليها عند جمهور
العلماء .

• وعلى هذا فمن أظهر الولاية وهو لا يؤدي الفرائض ، ولا يجتنب المحارم ، بل قد يأتى بما يناقض ذلك ، لم يكن لأحد
أن يقول : هذا ولي الله .

• وليس للأولياء شيء يتميزون به عن الناس في الظاهر من الأمور المباحات .
• وليس من شرط ولي الله أن يكون معصوماً لا يغلط ولا يخطئ بل يجوز عليه أن يخفى عليه بعض علم الشريعة .
مجموعة التوحيد من ص (٤٦٨ - ٤٩٦) انتهى مختصراً من الفرقان لابن تيمية .

الكتاب وهو من حكمة إبقائهم بالجزية وتفصيل ذلك ليس هذا موضعه .

فإخباره عن الأمور الغائبة ماضيها وحاضرها هو من باب العلم الخارق ، وكذلك إخباره عن الأمور المستقبلية مثل مملكة أمته وزوال مملكة فارس والروم ، وقاتل الترك ، وألوف مؤلفة من الأخبار التي أخبر بها مذكور بعضها في كتب دلائل النبوة وسيرة الرسول فضائله وكتب التفسير والحديث والمغازي ، مثل دلائل النبوة لأبي نعيم والبيهقي وسيرة ابن إسحاق ، وكتب الأحاديث المسندة كمسند الإمام أحمد ، والمدونة كصحيح البخاري ، وغير ذلك مما هو مذكور أيضاً في كتب أهل الكلام والجدل كأعلام النبوة للقاضي عبد الجبار وللماوردي ، والرد على النصاري للقرطبي ، ومصنفات كثيرة جداً . وكذلك ما أخبر عنه غيره مما وجد في كتب الأنبياء المتقدمين ، وهي في وقتنا هذا اثنتان وعشرون نبوة بأيدي اليهود والنصارى كالتوراة والإنجيل والزبور وكتاب شعيا وحقوق ودانيال وأرميا . وكذلك أخبار غير الأنبياء من الأخبار والرهبان ، وكذلك أخبار الجن والهواتف المطلقة ، وأخبار الكهنة كسطيح وشق وغيرهما ، وكذلك المنامات وتعبيرها كمنام كسرى وتعبير الموبدان ، وكذا أخبار الأنبياء المتقدمين بما مضى وما عبر هو من إعلامهم .

أنواع الخوارق بالقدرة والتأثير الرباني^(١) :

وأما القدرة والتأثير فإما أن يكون في العالم العلوي أو مادونه ، ومادونه إما بسيط أو مركب ، والبسيط إما الجو وإما الأرض ، والمركب إما حيوان وإما نبات وإما معدن . والحيوان إما ناطق وإما بهيم ، فالعلوي كانشقاق القمر ورد الشمس ليوشع بن نون ، وكذلك ردها لما فاتت علياً الصلاة والنبي ﷺ نائم في حجره - إن صح الحديث^(٢) - فمن الناس من صححه كالطحاوي والقاضي عياض . ومنهم من جعله

(١) عنوان من وضع الحق .

(٢) حديث رد الشمس عن أسماء بنت عميس أن رسول الله ﷺ صلى الظهر بالصهراء من أرض خيبر ثم أرسل علياً في حاجة فجاء وقد صلى رسول الله ﷺ العصر فوضع رأسه في حجر علي ولم يحركه =

موقوفاً كأبي الفرج بن الجوزي ، وهذا أصبح . وكذلك معراجة إلى السماوات^(١) .
وأما الجو فاستسقاؤه^(٢) واستصحاؤه غير مرة ، كحديث الأعرابي^(٣) الذي في
الصحيحين وغيرهما ، وكذلك كثرة الرمي بالنجوم عند ظهوره ، وكذلك إسرائؤه
من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى .

= حتى غربت الشمس فقال رسول الله ﷺ : اللهم إن عبدك علياً احتبس نفسه على نبيه فرد عليه شرقها قالت
أسماء : فطلعت الشمس حتى رفعت على الجبال فقام على فتوضاً وصل العصر ثم غابت الشمس .
قال ابن كثير في البداية والنهاية : فيه من يجهل حاله ولم يروه أحد من أصحاب السنن ولا الصحاح ولا المسانيد
المشهوره فكيف يثبت هذا الأمر العظيم بهذا الطريق ورمز له بالضعف .
البداية والنهاية ٨٠/٦

(١) حديث المعراج رواه مسلم عن أنس بن مالك ورواه البخاري وأصحاب السنن . وفيه إثبات أن النبي ﷺ
أسرى به وأخرج بالروح والجسد ، كما هي عقيدة أهل السنة والجماعة ، كما قال النووي في شرح مسلم : والحق الذي
عليه أكثر الناس ومعظم السلف ، وعامة المتأخرين من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين : أنه أسرى بجسده ﷺ انتهى
لقول سبحانه وتعالى : ﴿ سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ ﴾ ولفظ « بعده » تطلق على الروح والجسد ثم إنه لو كان
بالروح فقط فما الداعي لتكذيب الكفار لها وتعجبهم منها ؟

(٢ — ٣) صلاة الاستسقاء : روى البخاري ومسلم عن أنس أن رجلاً دخل المسجد في يوم جمعة ورسول الله
ﷺ قائم يخطف فقال : يا رسول الله هلكت الأموال ، وانقطعت السبل ، فادع الله يغثنا . قال : فرفع رسول الله
ﷺ يديه ، ثم قال : اللهم أغثنا . اللهم أغثنا . قال أنس : فلا والله ما نرى في السماء من سحب . ولا قرعة .
وما بيننا وبين سلع من بيت ولا دار قال : فطلعت من ورائه سحابة مثل الترس فلما توسطت السماء انتشرت ثم
أمطرت . فلم يزل المطر إلى الجمعة الأخرى الحديث .

وأما الأرض والماء فكما اهتزاز الجبل تحته^(١) وتكثير الماء في عين تبوك وعين الحديبية^(٢) ونبع الماء من بين أصابعه غير مرة^(٣) ، ومزادة المرأة .

وأما المركبات فتكثيره للطعام^(٤) غير مرة في قصة الخندق من حديث جابر وحديث أبي طلحة ، وفي أسفاره ، وجراب أبي هريرة ، ونخل جابر بن عبد الله ، وحديث جابر وابن الزبير في انقلاع النخل له وعوده إلى مكانه ، وسقياه لغير واحد من الأرض كعين أبي قتادة . وهذا باب واسع لم يكن الغرض هنا ذكر أنواع معجزاته بخصوصه وإنما الغرض التمثيل .

وكذلك من باب القدرة عصا موسى عليه السلام وقلق البحر والقمل والضفادع والدم ، وناقة صالح ، وإبراء الأكمه والأبرص وإحياء الموتى لعيسى ، كما أن من باب العلم إخبارهم بما يأكلون وما يدخرون في بيوتهم . وفي الجملة لم يكن المقصود هنا ذكر المعجزات النبوية بخصوصها ، وإنما الغرض التمثيل بها .

وأما المعجزات التي لغير الأنبياء من باب الكشف والعلم فمثل قول عمر في قصة

(١) اهتزاز الجبل روى مسلم والترمذي وأحمد من حديث أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان على حراء هو وأبو بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير فتحركت الصخرة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اهدأ فما عليك إلا نبى أو صديق أو شهيد » .

(٢) روى البخارى عن البراء بن عازب قال : كنا يوم الحديبية أربع عشرة مائة والحديبية برفنز حناها حتى لم نترك فيها قطرة ، فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم على شفير البئر فدعا بماء فمضمض ، ومج في البئر فمكثنا غير بعيد ثم استقيننا حتى روينا وروت أو صدرت ركاينا .

قال ابن كثير : تفرد به البخارى إسناداً ومثناً ، البداية والنهاية ٩٤/٦

(٣) روى البخارى عن أنس بن مالك قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وحانت صلاة العصر والشمس الناس الوضوء ، فلم يجدوه ، فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بوضوء فوضع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده في ذلك الإناء فأمر الناس أن يتوضؤوا منه ، فرأيت الماء ينبع من تحت أصابعه فتوضأ الناس حتى توضؤوا من عند آخرهم .

رواه مسلم والترمذي والنسائي . البداية والنهاية ٩٤/٦

(٤) قصة تكثير طعام جابر يوم الخندق

رواه البخارى عن جابر رضى الله عنه

سارية^(١) ، وإخبار أبي بكر بأن بيطن زوجته أنثى^(٢) ، وإخبار عمر بمن يخرج من ولده فيكون عادلاً . وقصة صاحب موسى في علمه بحال الغلام ، والقدرة مثل قصة الذي عنده علم من الكتاب . وقصة أهل الكهف^(٣) ، وقصة مريم ، وقصة خالد بن الوليد وسفينة مولى رسول الله ﷺ وأبي مسلم الخولاني ، وأشياء يطول شرحها . فإن تعداد هذا مثل المطر . وإنما الغرض التمثيل بالشيء الذي سمعه أكثر الناس . وأما القدرة التي لم تتعلق بفعله فمثل نصر الله لمن ينصره وإهلاكه لمن يشتمه .

فصل

الخارق يكون نعمة من الله ، ويكون سبباً للعذاب^(٤) :

الخارق كشفاً كان أو تأثيراً إن حصل به فائدة مطلوبة في الدين كان من الأعمال الصالحة المأمور بها ديناً وشرعاً ، إما واجب وإما مستحب . وإن حصل به أمر مباح كان من نعم الله الدنيوية التي تقتضي شكرًا ، وإن كان على وجه يتضمن ما هو منهى عنه نهي تحريم أو نهي تنزيه كان سبباً للعذاب أو البغض ، كقصة الذي أوتي الآيات فانسلك منها : بلعام بن باعوراء^(٥) ، لكن قد يكون صاحبها معذوراً لا جتهاداً أو تقليد أو نقص

(١) قول عمر في قصة سارية . أخرج البيهقي وأبو نعيم والخطيب عن ابن عمر قال : وجه عمر جيشاً ، ورأس عليهم رجلاً يدعى سارية ، فبينما عمر يخطب جعل ينادى ياسارية الجبل ، ثلاثاً ثم قدم رسول الجيش ، فسأله عمر . فقال : يا أمير المؤمنين هزمننا . فبينما نحن كذلك إذ سمعنا صوتاً ينادى : ياسارية الجبل . ثلاثاً فأسندنا ظهورنا إلى الجبل ،

فهزمهم الله . قال ابن حجر في الإصابة . إسناده حسن نقلاً عن تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ١١٧

(٢) خبر أبي بكر بالذي بيطن زوجته لم أعثر عليه فيما تحت يدي من المراجع . انظر في نسخة بخطي

(٣) قد ثبتت هذه الآثار في كتاب الله .

(٤) عنوان للمحقق .

(٥) قصة بلعام بن باعوراء . قال مالك بن دينار : « كان من علماء بني إسرائيل . وكان مجاب الدعوة ، يقدمونه في الشدائد ، بعثه نبي الله موسى إلى ملك مدّين يدعوهم إلى الله ، فأقطعهم وأعطاها ، فبيع دينه وترك دين موسى عليه السلام » ساقه ابن كثير في التفسير عن قوله تعالى من سورة الأعراف : ﴿ وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُ ءَايَاتِنَا فَاتَسَلَّخَ مِنْهَا فَأَتَبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ ﴾ .

قال ابن كثير : وهذا هو المشهور في سبب نزول الآية .

(٥٠٧/٣) انتهى مختصراً من تفسير ابن كثير .

عقل أو علم أو غلبة حال أو عجز أو ضرورة فيكون من جنس برح العابد ، والنهي قد يعود إلى سبب الخارق وقد يعود إلى مقصوده فالأول : مثل أن يدعو الله دعاءً منهياً عنه اعتداءً عليه . وقد قال تعالى : ﴿ اذْعُوا رَبِّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾ ^(١) ومثل الأعمال المنهي عنها إذا أورثت كشناً أو تأثيراً . (والثاني) : أن يدعو على غيره بما لا يستحقه ، أو يدعو للظالم بالإعانة ويعنيه بهمته ، كخفراء العدو وأعوان الظلمة من ذوي الأحوال . فإن كان صاحبه من عقلاء المجانين والمغلوبين غلبة بحيث يعذرون والناقصين نقصاً لا يلامون عليه كانوا ابرحية ^(٢) . وقد بينت في غير هذا الموضع ما يعذرون فيه وما لا يعذرون فيه ، وإن كانوا عالمين قادرين كانوا بلعامية ^(٣) ، فإن من أتى بخارق على وجه منهي عنه أو لمقصود منهى عنه فإما أن يكون معذوراً معفواً عنه كبرح أو يكون متعمداً للكذب كبلعام .

أنواع الخوارق محمودة ومذمومة ومباحة ^(٤) :

فتخلص أن الخارق ثلاثة أقسام : محمود في الدين ، ومذموم في الدين ، ومباح لا محمود ولا مذموم في الدين . فإن كان المباح فيه منفعة كان نعمة وإن لم يكن فيه منفعة كان كسائر المباحات التي لا منفعة فيها كاللعب والعبث .

اطلب الاستقامة لا الكرامة ^(٥) :

قال أبو علي الجوزجاني : كن طالباً للاستقامة لا طالباً للكرامة ، فإن نفسك منجبة على طلب الكرامة ، وربك يطلب منك الاستقامة .

(١) سورة الأعراف : الآية (٥٥) .

(٢) نسبة إلى الراهب المتقدم ذكره .

(٣) نسبة إلى بلعام بن باعوراء .

(٤) عنوان مضاف من المحقق .

(٥) عنوان مضاف من المحقق .

قال الشيخ السهروردي في عوارفه : وهذا الذي ذكره أصل عظيم كبير في الباب ، وسر غفل عن حقيقته كثير من أهل السلوك والطلاب ، وذلك أن المجتهدين والمتعبدین سمعوا عن سلف الصالحين المتقدمين وما منحوا به من الكرامات وخوارق العادات فأبدوا نفوسهم لا تزال تتطلع إلى شيء من ذلك ، ويحبون أن يبرزوا شيئاً من ذلك ، ولعل أحدهم يبقى منكسر القلب متهماً لنفسه في صحة عمله حيث لم يكشف بشيء من ذلك ، ولو علموا سر ذلك لكان عليهم الأمر ، فيعلم أن الله يفتح على بعض المجاهدين الصادقين من ذلك باباً . والحكمة فيه أن يزداد بما يرى من خوارق العادات وآثار القدرة تفنناً ، فيقوى عزمه على هذا الزهد في الدنيا ، والخروج من دواعي الهوى ، وقد يكون بعض عبادته يكشف بصدق اليقين ، ويرفع عن قلبه الحجاب ، ومن كوشف بصدق اليقين أغني بذلك عن رؤية خرق العادات ، لأن المراد منها كان حصول اليقين ، وقد حصل اليقين فلو كوشف هذا المرزوق صدق اليقين بشيء من ذلك لازداد يقيناً ، فلا تقتضي الحكمة كشف القدرة بخوارق العادات لهذا الموضع استغناء به ، وتقتضي الحكمة كشف ذلك لآخر لموضع حاجته ، وكان هذا الثاني يكون أتم استعداداً وأهلية من الأول ، فسبيل الصادق مطالبة النفس بالاستقامة ، فهي كل الكرامة . ثم إذا وقع في طريقه شيء خارق كان كأن لم يقع فما يبالي ولا ينقص بذلك ، وإنما ينقص بالإخلال بواجب حق الاستقامة .

فتعلم هذا لأنه أصل كبير للطالبيين ، والعلماء الزاهدين ، ومشايخ الصوفية^(١) .

(١) يذكر الشيخ ابن تيمية كلمة الصوفية وكأنها حقيقة شرعية ، وقد أنكر ذلك في رسالة الفرقان حيث قال : وقد تنازع الناس : أيهما أفضل مسمى الصوفي . أو مسمى الفقير ؟ فقال : وهذه المسألة فيها نزاع قديم بين الجنيد وبين أبي العباس بن عطاء وقد روى عن أحمد بن حنبل فيها روايتان . والصواب في هذا كله ما قاله الله تبارك وتعالى حيث قال : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﴾ (الحجرات (١٣) رسالة الفرقان من مجموعة التوحيد ص ٤٩٧

فصل

كلمات الله الكونية ، وكلماته الدينية^(١) :

كلمات الله تعالى نوعان : كلمات كونية ، وكلمات دينية . فكلماته الكونية هي التي استعاذ بها النبي ﷺ في قوله : « أعوذ بكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر »^(٢) وقال سبحانه : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾^(٣) وقال تعالى : ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ﴾^(٤) والكون كله داخل تحت هذه الكلمات وسائر الخوارق الكشفية التأثيرية .

(والنوع الثاني) الكلمات الدينية وهي القرآن وشرع الله الذي بعث به رسوله وهي : أمره ونهيه وخبره ، وحظ العبد منها العلم بها والعمل ، والأمر بما أمر الله به ، كما أن حظ العبد عموماً وخصوصاً من الأول العلم بالكونيات ، والتأثير فيها . أي بموجبها .

كلمات الله قدرية كونية ومنها الخوارق وشرعية وأقسام الناس فيهما^(٥) :

(فالأولى) قدرية كونية (والثانية) شرعية دينية ، وكشف الأولى العلم بالحوادث الكونية ، وكشف الثانية العلم بالمأمورات الشرعية ، وقدرة الأولى التأثير في الكونيات ، وقدرة الثانية التأثير في الشرعيات ، وكما أن الأولى تنقسم إلى تأثير في نفسه ، كمشيه على الماء وطيرانه في الهواء ، وجلسه على النار ، وإلى تأثير في غيره بإسقام وإصباح ، وإهلاك وإغناء وإفقار ، فكذلك الثانية تنقسم إلى تأثير في نفسه بطاعته لله ورسوله ، والتمسك بكتاب الله وسنة رسوله باطنياً وظاهراً ، وإلى تأثير في بآن يأمر بطاعة الله ورسوله فيطاع في ذلك طاعة شرعية ، بحيث تقبل النفوس ما يأمرها به

(١) العنوان مضاف من المحقق .

(٢) رواه مسلم عن « خولة بنت حكيم » بلفظ : « أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق » .

(٣) سورة يس : الآية (٨٢) .

(٤) سورة الأنعام : الآية (١١٥) .

(٥) عنوان مضاف من المحقق .

تأثير في غيره بأن يأمر بطاعة الله ورسوله فيطاع في ذلك طاعة شرعية ، بحيث تقبل النفوس ما يأمرها به من طاعة الله ورسوله في الكلمات الدنيات . كما قبلت من الأول ما أراد تكوينه فيها بالكلمات الكونيات .

وإذا تقرر ذلك فاعلم أن عدم الخوارق علماً وقدرة لا تضرّ المسلم في دينه ، فمن لم ينكشف له شيء من المغيبات ، ولم يسخر له شيء من الكونيات ، لا ينقصه ذلك في مرتبته عند الله . بل قد يكون عدم ذلك أنفع له في دينه إذا لم يكن وجود ذلك في حقه مأموراً به أمر إيجاب ولا استحباب ، وأما عدم الدين والعمل به فيصير الإنسان ناقصاً مذموماً إما أن يجعله مستحقاً للعقاب ، وإما أن يجعله محروماً من الثواب ، وذلك لأن العلم بالدين وتعليمه والأمر به ينال به العبد رضوان الله وحده وصلاته وثوابه ، وأما العلم بالكون والتأثير فيه فلا ينال به ذلك إلا إذا كان داخلياً في الدين ، بل قد يجب عليه شكره ، وقد يناله به إثم .

إذا عرف هذا فالأقسام ثلاثة : إما أن يتعلق بالعلم والقدرة بالدين فقط ، أو بالكون فقط .

الأقسام الثلاثة في الخوارق العلمية والعملية والدين :^(١)

(فالأول) كما قال لنبيه ﷺ : ﴿ وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ وَاجْعَلْ لِي مِنْ لَدُنْكَ سُلْطَانًا نَصِيرًا ﴾^(٢) فإن السلطان النصير يجمع الحجة والمنزلة عند الله ، وهو كلماته الدينية والقدرة الكونية عند الله بكلماته الكونيات ، ومعجزات الأنبياء عليهم السلام تجمع الأمرين ، فإنها حجة على النبوة من الله وهي قدره . وأبلغ ذلك القرآن الذي جاء به محمد ﷺ ، فإنه هو شرع الله وكلماته الدنيات ، وهو حجة محمد ﷺ على نبوته ومجيئه من الخوارق للعادات . فهو الدعوة وهو الحجة والمعجزة .

(١) عنوان مضاف من المحقق .

(٢) سورة الإسراء : الآية (٨٠) .

(وأما القسم الثاني) فمثل من يعلم بما جاء به الرسول خيراً وأمر أو يعمل به ويأمر به الناس ، ويعلم بوقت نزول المطر وتغير السعر ، وشفاء المريض ، وقدم الغائب ، ولقاء العدو ، وله تأثير إما في الأناسي ، وإما في غيرهم بإصحاح وإسقام وإهلاك ، أو ولادة أو ولاية أو عزل . وجماع التأثير إما جلب منفعة كالمال والرياسة ، وإما دفع مضرة كالعدو والمرض ، أو لا واحد منهما مثل ركوب أسد بلا فائدة ، أو إطفاء نار ونحو ذلك .

(وأما الثالث) فمن يجتمع له الأمران ، بأن يؤتى من الكشف والتأثير الكوني ، ما يؤيد به الكشف والتأثير الشرعي . وهو علم الدين والعمل به ، والأمر به ، ويؤتى من علم الدين والعمل به ، ما يستعمل به الكشف والتأثير الكوني ، بحيث تقع الخوارق الكونية تابعة للأوامر الدينية ، أو أن تخرق له العادة في الأمور الدينية ، بحيث ينال من العلوم الدينية ، ومن العمل بها ، ومن الأمر بها ، ومن طاعة الخلق فيها ، ما لم ينله غيره في مطرد العادة ، فهذه أعظم الكرامات والمعجزات وهو حال نبينا محمد ﷺ وأي بكر الصديق وعمر وكل المسلمين .

فهذا القسم الثالث هو مقتضى (إياك نعبد وإياك نستعين) إذ الأول هو العبادة ، والثاني هو الاستعانة ، وهو حال نبينا محمد ﷺ والخواص من أمته المتمسكين بشريعته ومنهجه باطنياً وظاهراً ، فإن كراماتهم كمعجزاته لم يخرجها إلا الحاجة أو حاجة ، فالحجة ليظهر بها دين الله ليؤمن الكافر ويخلص المنافق ويزداد الذين آمنوا إيماناً ، فكانت فائدتها اتباع دين الله علماً وعملاً كالمقصود بالجهاد ، والحاجة كجلب منفعة يحتاجون إليها كالطعام والشراب وقت الحاجة إليه أو دفع مضرة عنهم ككسر العدو بالحصى الذي رماهم به ف قيل له : ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى ﴾ ^(١) وكل من هذين يعود إلى منفعة الدين كالأكل والشرب وقاتل العدو والصدقة على المسلمين فإن هذا من جملة الدين والأعمال الصالحة .

(١) سورة الأنفال : الآية (١٧) .

ما يكون من الخوارق كالأوما يكون نقصاً^(١) :

وأما القسم الأول وهو المتعلق بالدين فقط فقد يكون منه ما لا يحتاج إلى الثاني ولا له فيه منفعة ، كحال كثير من الصحابة والتابعين وصالحى المسلمين وعلمائهم وعبادهم ، مع أنه لا بد أن يكون لهم شخصاً أو نوعاً بشيء من الخوارق ، وقد يكون منهم من لا يستعمل أسباب الكونيات ولا عمل بها ، فانتفاء الخارق الكونى فى حقه إما لانتهاء سببه ، وإما لانتهاء فائدته ، وانتفاؤه لانتهاء فائدته لا يكون نقصاً ، وأما انتفاؤه لانتهاء سببه فقد يكون نقصاً وقد لا يكون نقصاً ، فإن كان لإخلاله بفعل واجب وترك محرم كان عدم الخارق نقصاً وهو سبب الضرر ، وإن كان لإخلاله بالمستحبات فهو نقص عن رتبة المقر بين السابقين وليس هو نقصاً عن رتبة أصحاب اليمين المقتصدين ، وإن لم يكن كذلك بل لعدم اشتغاله بسبب بالكونيات التى لا يكون عدمها ناقصاً لثواب لم يكن ذلك نقصاً ، مثل من يمرض ولده ويذهب ماله فلا يدعو ليعافى أو يجيئ ماله ، أو يظلمه ظالم فلا يتوجه عليه لينتصر عليه .

وأما القسم الثانى وهو صاحب الكشف والتأثير الكونى فقد تقدم أنه تارة يكون زيادة فى دينه ، وتارة يكون نقصاً ، وتارة لا له ولا عليه ، وهذا غالب حال أهل الاستعانة ، كما أن الأول غالب حال أهل العبادة ، وهذا الثانى بمنزلة الملك والسلطان الذى قد يكون صاحبه خليفة نبياً ، فيكون خير أهل الأرض ، وقد يكون ظالماً من شر الناس ، وقد يكون ملكاً عادلاً فيكون من أوساط الناس فإن العلم بالكونيات والقدرة على التأثير فيها بالحال والقلب كالعلم بأحوالها والتأثير فيها بالملك وأسبابه ، فسلطان الحال والقلب كسلطان الملك واليد ، إلا أن أسباب هذا باطنة روحانية ، وأسباب هذا ظاهرة جثمانية . وبهذا تبين لك أن القسم الأول إذا صح فهو أفضل من هذا القسم ، وخير عند الله وعند رسوله وعباده الصالحين المؤمنين العقلاء وذلك من وجوه :

الكشف والتأثير الروحاني قد يكونان مفاسد في الدين والدنيا : (١)

(أحدهما) أن علم الدين طالباً وخبراً لا ينال إلا من جهة الرسول ﷺ ، وأما العلم بالكونيات فأسبابه متعددة ، وما اختص به الرسل وورثتهم أفضل مما شركهم فيه بقية الناس ، فلا ينال علمه إلا هم وأتباعهم ، ولا يعلمه إلا هم وأتباعهم .

(الثاني) أن الدين لا يعمل به إلا المؤمنون الصالحون الذين هم أهل الجنة وأحباب الله وصفوته وأحباؤه وأولياؤه ولا يأمر به إلا هم .

وأما التأثير الكوني فقد يقع من كافر ومنافق وفاجر ، تأثيره في نفسه وفي غيره كالأحوال الفاسدة والعين والسحر ، والملكوك والجبابرة المسلطين والسلطين الجبابرة ، وما كان من العلم مختصاً بالصالحين أفضل مما يشترك فيه المصلحون والمفسدون .

(الثالث) أن العلم بالدين والعمل به ينفع صاحبه في الآخرة ولا يضره . وأما الكشف والتأثير فقد لا ينفع في الآخرة بل قد يضره كما قال تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِآثَقُوا الْمَثُوبَةَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴾ (٢) .

(١) عنوان مضاف من المحقق .

(٢) سورة البقرة الآية (١٠٣) .

(الرابع) أن الكشف والتأثير إما أن يكون فيه فائدة أو لا يكون ، فإن لم يكن فيه فائدة كالاطلاع على سيئات العباد وركوب السباع لغير حاجة والاجتماع بالجن لغير فائدة والمشي على الماء مع إمكان العبور على الجسر فهذا لا منفعة فيه لا في الدنيا ولا في الآخرة ، وهو بمنزلة العبث واللعب وإنما يستعظم هذا من لم ينله وهو تحت القدرة والسلطان في الكون مثل من يستعظم الملك أو طاعة الملوك لشخص وقيام الحالة عند الناس بلا فائدة ، فهو يستعظمه من جهة سببه لا من جهة منفعته كالمال والرياسة ، ودفع مضرة كالعدو والمرض ، فهذه المنفعة تنال غالباً بغير الخوارق أكثر مما تنال بالخوارق ، ولا يحصل بالخوارق منها إلا القليل ، ولا تدوم إلا بأسباب أخرى . وأما الآخر أيضاً فلا يحصل بالخوارق إلا مع الدين ، والدين وحده موجب للآخرة بلا خارق ، بل الخوارق الدينية الكونية أبلغ من تحصيل الآخرة ، كحال نبينا محمد ﷺ وكذلك المال والرياسة التي تحصل لأهل الدين بالخوارق ، إنما هو مع الدين وإلا فالخوارق وحدها لا تؤثر في الدنيا إلا أثراً ضعيفاً .

فإن قيل : مجرد الخوارق إن لم تحصل بنفسها منفعة لا في الدين ولا في الدنيا فهي علامة طاعة النفوس له ، فهو موجب الرياسة والسلطان ، ثم يتوسط ذلك فتجتلب المنافع الدينية والدنيوية ، وتدفع المضار الدينية والدنيوية .

المنافع الدينية والدنيوية بأسبابهما أعم وأعظم منها بالخوارق : (١)

قلت : نحن لم نتكلم إلا في منفعة الدين أو الخارق في نفسه من غير فعل الناس . وأما إن تكلمنا فيما يحصل بسببها من فعل الناس فنقول ، أولاً : الدين الصحيح أوجب لطاعة النفوس وحصول الرياسة من الخارق المجرد كما هو الواقع ، فإنه لا نسبة لطاعة من أطيع لدينه إلى طاعة من أطيع لتأثير ، إذ طاعة الأول أعم وأكثر ، والمطيع بها خيار بني آدم عقلاً وديناً ، وأما الثانية فلا تدوم ولا تكثر ولا يدخل فيها إلا جهال الناس ، كأصحاب مسيلمة الكذاب (٢)

(١) عنوان مضاف من المحقق .

(٢) مسيلمة الكذاب ادعى النبوة في آخر عهد النبي ﷺ بالجماعة موطن بني حنيفة في وسط شبه جزيرة العرب فلما مات رسول الله ﷺ أرسل أبو بكر جيشاً لحرب المرتدين وأرسل إلى الإمامة خالد بن الوليد وقتل مسيلمة في هذه الموقعة التي تسمى موقعة الإمامة (آخر سنة ٥١١هـ وبدء سنة ٦٣٣م) كتاب أبو بكر الصديق (محمد رضا) .

وطليحة الأسدي^(١) ونحوهم وأهل البوادي والجبال ونحوهم ممن لا عقل له ولا دين .

ثم نقول ثانياً : لو كان صاحب الخارق يناله من الرياسة والمال أكثر من صاحب الدين لكان غايته أن يكون ملكاً من الملوك ، بل ملكه إن لم يقرنه بالدين فهو كفرعون وكمقدمي الإسماعيلية^(٢) ونحوهم ، وقد قدمنا أن رياسة الدنيا التي ينالها الملوك بسياساتهم وشجاعتهم وإعطائهم أعظم من الرياسة بالخارق المجرد ، فإن هذه أكثر ما يكون مدة قريية .

(١) طليحة الأسدي هو طليحة بن خويلد الأسدي من بني أسد بن خزيمه كان كاهناً فأسلم ثم ارتد وادعى النبوة في حياة رسول الله ﷺ وظهر في بني أسد فوجه إليه النبي ﷺ « ضرار بن الأزور » عاملاً على بني أسد . وكان طليحة يدعى أن جبرائيل يأتيه ومات النبي ﷺ وهو على ذلك وزاد أتباعه فقاتلهم أبو بكر الصديق عند « ذى القصة » وهي موضع على بريد من المدينة . وانتصر عليهم (سنة ١١هـ ، ٦٣٢م)

أبو بكر الصديق (محمد رضا) .

(٢) فرقة الإسماعيلية : هي من فرق الرافضة المنسوبين إلى محمد بن إسماعيل عليهما الرحمة وليسوا على دينه ، بل قالوا : إنه الذي إليه كتم السر الباطن عندهم الذي أمر الله نبيه بكتمه إلا عن علي بن أبي طالب فأخبره النبي ﷺ واستكتمه أن لا يخرج منه ذلك إلا إلى من يخلفه من الأئمة المعصومين من ذريته حتى انتهى إلى محمد بن إسماعيل وكذبهم الله تعالى بقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ . وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾ المائدة (٦٧) فلو كتم شيئاً مما أنزل إليه لم يكن مبلغاً كذلك .

ويسمون كلمة « كن » : الأمر وقالوا ليس في كتاب الله ناسخ ولا منسوخ وقالوا : بواطن هذه الألفاظ والأحكام (أى القرآن) بخلاف ظاهرها على ما أسسته الباطنية ، وأنكروا القيامة والحشر والبعث والحساب والميزان والصراط والجنة والنار .

انتهى من البرهان باختصار للسكسكى ص ٤٧ .

أسباب الكشف والتأثير الخارق للعادة ومضارهما : (١)

(الخامس) أن الدين ينفع صاحبه في الدنيا والآخرة ويدفع عنه مضرة الدنيا والآخرة من غير أن يحتاج معه إلى كشف أو تأثير .

وأما الكشف أو التأثير فإن لم يقترن به الدين وإلا هلك صاحبه في الدنيا والآخرة ، أما في الآخرة فلعدم الدين الذي هو أداء الواجبات وترك المحرمات ، وأما في الدنيا فإن الخوارق هي من الأمور الخطيرة التي لا تنالها النفوس إلا بمخاطرات في القلب والجسم والأهل والمال ، فإنه إن سلك طريق الجوع والريضة المفرطة خاطر بقلبه ومزاجه ودينه ، وربما زال عقله ومرض جسمه وذهب دينه ، وإن سلك طريق الوله والاختلاط بترك الشهوات ليتصل بالأرواح الجنية وتغيب النفوس عن أجسامها ، كما يفعله موهو الأحمدية (٢) - فقد أزال عقله وأذهب ماله ومعيشتة ، وأشقى نفسه شقاء لا مزيد عليه ، وعرض نفسه لعذاب الله في الآخرة لما تركه من الواجبات وما فعله من المحرمات ، فذلك إن قصد تسخير الجن بالأسماء والكلمات من الأقسام والعزائم فقد عرض نفسه لعقوبتهم ومحاربتهم ، بل لو لم يكن الخارق إلا دلالة صاحب المال المسروق والضال على ماله أو شفاء المريض أو دفع العدو من السلطان والمحاربين - فهذا القدر إذا فعله الإنسان مع الناس ولم يكن عمله ديناً يتقرب به إلى الله كان كأنه قهرملن (٣) للناس يحفظ أموالهم ، أو طبيب أو صيدلي يعالج أمراضهم ، أو أعوان سلطان يقاتلون عنه ، إذ عمله من جنس عمل أولئك سواء .

(١) العنوان مضاف من المحقق .

(٢) ربما يقصد الإمام ابن تيمية بالأحمدية إحدى فرق الصوفية والله أعلم لعدم وجود فرقة بهذا الاسم في كتب الملل والنحل المختلفة .

(٣) أى خدام .

ومعلوم أن من سلك هذا المسلك على غير الوجه الديني فإنه يحايي بذلك أقواماً ولا يعدل بينهم ، وربما أعان الظلمة بذلك كفعل بلعام وطوائف من هذه الأمة وغيرهم . وهذا يوجب له عداوة الناس التي هي من أكثر أسباب مضرة الدنيا ، ولا يجوز أن يحتمل المرء ذلك إلا إذا أمر الله به ورسوله لأن ما أمر الله به ورسوله وإن كان فيه مضرة فمنفعته غالبه على مضرته والعاقبة للتقوى .

(السادس) أن الدين علماً وعملاً إذا صح فلا بد أن يوجب خرق العادة إذا احتاج إلى ذلك صاحبه . قال الله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ﴾ (١) وقال تعالى : ﴿ إِنْ تَقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا ﴾ (٢) وقال تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ ثَبَاتًا * وَإِذَا لَأْمَنَهُمْ مِنْ لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا * وَلَهْدَيْنَهُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا ﴾ (٣) وقال تعالى : ﴿ أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ * الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ * لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ ﴾ (٤) .

وقال رسول الله ﷺ : « اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله » (٥) - ثم قرأ

(١) سورة الطلاق : الآية (٢ ، ٣) .

(٢) سورة الأنفال : الآية (٢٩) .

(٣) سورة النساء : الآيات (٦٦ - ٦٨) .

(٤) سورة يونس : الآيتان (٦٢ : ٦٤) .

(٥) رواه الترمذی ، الطبرانی ، أبو داود عن أنى أمانة وقال الألبانی فی ضعیف الجامع الصغیر ضعیف برقم (١٢٧) ٨٧/١ .

قوله تعالى - ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ﴾ « رواه الترمذي وحسنه من رواية أبي سعيد .

وقال الله تعالى فيما روى عنه رسول الله ﷺ : « من عادى لي ولياً فقد بارزني بالمحاربة ، وما تقرب إلي عبدي بمثل أداء ما افترضت عليه ، ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه ، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به ، وبصره الذي يبصر به ، ويده التي يبطش بها ، ورجله التي يمشي بها ، فبني يسمع وبني يبصر ، وبني يبطش ، وبني يمشي ، ولئن سألتني ل أعطيتنه ، ولئن استعاذني لأعيذنه ، وما ترددت في شيء أنا فاعله ترددي في قبض نفس عبدي المؤمن يكره الموت وأكره مساءته ولا بد له منه » فهذا فيه محاربة الله لمن حارب وليه ، وفيه أن محبوبه به يعلم سمعاً وبصراً ، وبه يعمل بطشاً وسعيّاً ، وفيه أنه يجيبه إلى ما يطلبه منه من المنافع ، ويصرف عنه ما يستعيذ به من المضار . وهذا باب واسع .

ارتباط الخوارق بالدين أو عدمه وموقف كل منهما^(١) :

وأما الخوارق فقد تكون مع الدين وقد تكون مع عدمه أو فساده أو نقصه .

(السابع) أن الدين هو إقامة حق العبودية وهو فعل ما عليك وما أمرت به ، وأما الخوارق فهي من حق الربوبية إذا لم يؤمر العبد بها ، وإن كانت بسعي من العبد فإن الله هو الذي يخلقها بما ينصبه من الأسباب ، والعبد ينبغي له أن يهتم بما عليه وما أمر به ، وأما اهتمامه بما يفعله الله إذا لم يؤمر بالاهتمام به فهو إما فضول فتكون لما فيها من المنافع كالمنافع السلطانية المالية التي يستعان بها على الدين كتكثير الطعام والشراب وطاعة الناس إذا رأوها . ولما فيها من دفع المضار عن الدين بمنزلة الجهاد الذي فيه دفع العدو وغلبته .

ثم هل الدين محتاج إليها في الأصل ، ولأن الإيمان بالنبوة لا يتم إلا بالخارق أو ليس بمحتاج في الخاصة بل في حق العامة ؟ هذا نتكلم عليه .

(١) العنوان مضاف من المحقق .

وأُنفع الخوارق الخارق الدينى وهو حال نبينا محمد ﷺ. قال عليه السلام: « ما من نبي إلا وقد أعطي من الآيات ما آمن على مثله البشر وإنما كان الذي أوتيته وحياً أوحاه الله إليّ فأرجو أن أكون أكثرهم تابعاً يوم القيامة » أخرجاه في الصحيحين . وكانت آيته هي دعوته وحجته بخلاف غيره من الأنبياء . ولهذا نجد كثيراً من المنحرفين منا إلى العيسوية^(١) يفرون من القرآن والقال إلى الحال ، كما أن المنحرفين منا إلى الموسوية^(٢) يفرون من الإيمان والحال إلى القال ، ونبينا محمد ﷺ صاحب القال والحال ، وصاحب القرآن والإيمان .

(١) العيسوية: نسبوا إلى أبى عيسى إسحاق بن يعقوب الأصفهاني وكان في زمان المنصور وابتدأ دعوته في زمن آخر يملوك بنى أمية مروان بن محمد الحمار فاتبعه بشر كثير من اليهود وادعوا له آيات ومعجزات وزعموا أنه لما حارب خط لأصحابه خطأ بعد آس وقال : أقيموا في هذا الخط فليس بنا لكم عدو بسلاح فلم يستطع العدو الحصول إليهم وزعم عيس هذا أنه نبي ، وأنه رسول المسيح المنتظر ، وزعم أن للمسيح خمسة رسل ، وزعم أن الله تعالى كلمه ، وكلفه أن يخلص بنى إسرائيل من أيدي الأمم العاصين ، وزعم أن المسيح أفضل ولد آدم ، وأنه أعلى منزلة من الأنبياء ، وكان يوجب تصديق المسيح حرم في كتابه الذبائح كلها وأكل كل ذى روح ، وأوجب عشر صلوات .

انتهى باختصار من الملل والنحل للشهرستاني ٤٥/٢ .

(٢) الموسوية : فرقة قالت بإمامة موسى بن جعفر نصّاً عليه بالاسم وزعموا أنه حتى لم يمت ، وأنه هو المهدي المنتظر ، وقالوا : إنه دخل دار الرشيد (هارون الرشيد) ولم يخرج منها ، وقالوا : قد علمنا إمامته وشككتنا في موته . فلا نحكم في موته إلا بيقين .

انتهى من الفرق بين الفرق ص ٦٣ .

ثم بعده الخارق المؤيد للدين المعين له ، لأن الخارق في مرتبة ﴿إياك نستعين﴾ والدين في مرتبة ﴿إياك نعبد﴾ فأما الخارق الذي لم يعن الدين فإما متاع دنيا أو مبعد صاحبه عن الله تعالى .

الخوارق في نفعها بالدين وله وضررها في سواه كالرياسة والمال^(١) :
فظهر بذلك أن الخوارق النافعة تابعة للدين حادثة له كما أن الرياسة النافعة هي التابعة للدين ، وكذلك المال النافع ، كما كان السلطان والمال بيد النبي ﷺ وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، فمن جعلها هي المقصودة وجعل الدين تابعاً لها ووسيلة إليها لا لأجل الدين في الأصل فهو يشبه بمن يأكل الدنيا بالدين ، وليست حاله كحال من تدين خوف العذاب أو رجاء الجنة فإن ذلك مأثور به وهو على سبيل نجاة وشرعية صحيحة .

والعجب أن كثير أئمن يزعم أن همه قدار ترفع وارتنى عن أن يكون دينه خوفاً من النار أو طلباً للجنة يجعل همه بدينه أدنى خارق من خوارق الدنيا ولعله يجتهد اجتهداً عظيماً في مثله وهذا عرف ، ولكن منهم من يكون قصده بهذا تثبيت قلبه وطمأنينته وإيقانه بصحة طريقه وسلوكه ، فهو يطلب الآية علامة وبرهاناً على صحة دينه ، كما تطلب الأمم من الأنبياء الآيات دلالة على صدقهم ، فهذا أعذر لهم في ذلك .

ولهذا لما كان الصحابة رضي الله عنهم مستغنين في علمهم بدينهم وعملهم به عن الآيات بما رأوه من حال الرسول ونالوا من علم ، صار كل من كان عنهم أبعد مع صحة طريقته يحتاج إلى ما عندهم في علم دينه وعمله .
فيظهر مع الأفراد في أوقات الفترات وأماكن الفترات من الخوارق ما لا يظهر لهم ولا غيرهم من حال ظهور النبوة والدعوة .

(١) عنوان مضاف من المحقق .

فصل

طرق العلم بالكائنات وكشفها والعلم بالدين بقسميه الخير والإنشاء : (١)

العلم بالكائنات وكشفها له طرق متعددة : حسية وعقلية وكشفية وسمعية ضرورية ونظرية وغير ذلك ، وينقسم إلى قطعي وظني وغير ذلك ، وستكلم إن شاء الله تعالى على ما يتبع منها وما لا يتبع في الأحكام الشرعية ، أعني الأحكام الشرعية على العلم بالكائنات من طريق الكشف يقظة ومناماً كما كتبه في الجهاد .

أما العلم بالدين وكشفه فالدين نوعان : أمور خبرية اعتقادية وأمور طلبية عملية . فالأول كالعلم بالله ، وملائكته ، وكتبه ورسله ، واليوم الآخر ، ويدخل في ذلك أخبار الأنبياء وأممهم ومراتبهم في الفضائل ، وأحوال الملائكة وصفاتهم وأعمالهم ، ويدخل في ذلك صفة الجنة والنار ، وما في الأعمال من الثواب والعقاب ، وأحوال الأولياء والصحابة وفضائلهم ومراتبهم وغير ذلك .

وقد يسمى هذا النوع أصول دين ، ويسمى العقد الأكبر ، ويسمى الجدل فيه بالعقل كلاماً . ويسمى عقائد واعتقادات ، ويسمى المسائل العلمية والمسائل الخبرية ، ويسمى علم المكاشفة .

(والثاني) الأمور العلمية الطلبية من أعمال الجوارح والقلب كالواجبات والمحرمات والمستحبات والمكروهات والمباحات ، فإن الأمر والنهي قد يكون بالعلم والاعتقاد ، فهو من جهة كونه علماً واعتقاداً أو خبراً صادقاً أو كاذباً يدخل في القسم الأول ، ومن جهة كونه مأموراً به أو منهيّاً عنه يدخل في القسم الثاني ، مثل شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، فهذه الشهادة من جهة كونها صادقة مطابقة لخبرها فهي من القسم الأول ، ومن جهة أنها فرض واجب وأن صاحبها بها يصير مؤمناً يستحق الثواب ، وبعدها يصير كافراً يحل دمه وماله ، فهي من القسم الثاني .

(١) عنوان مضاف من المحقق .

المتفق عليه واختلف فيه من طرق العلم بالدين :^(١)

وقد يتفق المسلمون على بعض الطرق الموصلة إلى القسمين كاتفاقهم على أن القرآن دليل فيهما في الجملة ، وقد يتنازعون في بعض الطرق كتنازعهم في أن الأحكام العلمية من الحسن والقيح والوجوب والحظر هل تعلم بالعقل كما تعلم بالسمع أم لا تعلم إلا بالسمع ؟ وأن السمع هل هو منشأ الأحكام أو مظهر لها كما هو مظهر للحقائق الثابتة بنفسها ؟ وكذلك الاستدلال بالكتاب والسنة والإجماع على المسائل الكبار في القسم الأول ، مثل مسائل الصفات والقدر وغيرهما مما اتفق عليه أهل السنة والجماعة من جميع الطوائف ، وأبى ذلك كثير من أهل البدع المتكلمين بما عندهم على أن السمع لا يثبت إلا بعد تلك المسائل فإثباتها بالسمع حتى يزعم كثير من القدرية والمعتزلة^(٢) أنه لا يصح الاستدلال بالقرآن على حكمة الله وعدله وأنه خالق كل شيء وقادر على كل شيء ، وتزعم الجهمية^(٣) من هؤلاء ومن اتبعهم من بعض الأشعرية^(٤) وغيرهم أنه لا

(١) عنوان مضاف من المحقق .

(٢) القدرية والمعتزلة :

اتفقوا على مخالفات واحدة فالمعتزلة الذين اعتزلوا المسلمين في قولهم مرتكبي الكبيرة « ليسوا بمؤمنين ولا كافرين » وسموا قدرية لفهم قضاء الله وقدره في معاصي العباد ، وإضافة خلقها إلى فاعليها .
والأصول التي هم عليها خمسة . وهي العدل . والتوحيد والوعد والمنزلة بين المنزلتين . والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وقد أجمعوا على نفى صفات الله .

ص ٢٦ انتهى مختصراً من البرهان للسكسكي .

(٣) الجهمية : هم أصحاب جهنم بن صفوان السمرقندي الضال المبتدع كان في زمن التابعين وكان يقول : إن الإيمان هو المعرفة بالقلب بالله وبرسوله وبجميع ما جاء به من عنده فحسب وإن لم يكن مع ذلك إقراراً باللسان ولا عملاً بالجوارح في تأدية فريضة ولا طاعة .

ويقولون : إن الله ليس هو شيئاً ، وإن علم الله محدث ، أحدثه لنفسه بعد أن لم يكن علماً ، وأن الجنة والنار لم تخلق بعد ، وأنهما يفتيان ويفنى من فيهما ، وقد قتل على يد الخليفة المنصور بعد قطع يده ورجله وصلبه .
انتهى باختصار من البرهان ص ١٧ .

(٤) الأشعرية : أصحاب أبي الحسن على بن إسماعيل الأشعري المنتسب إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنهما ، بدأ مع المعتزلة في منهجهم الباطل ، ثم ثاب مذهب أهل السنة والجماعة ، من إثبات صفات =

يصح الاستدلال بذلك على علم الله وقدرته وعبادته ، وأنه مستوي على العرش .
 ويزعم قوم من غالبية أهل البدع أنه لا يصح الاستدلال بالقرآن والحديث على المسائل
 القطعية مطلقاً بناء على أن الدلالة اللفظية لا تفيد اليقين بما زعموا .
 ويزعم كثير من أهل البدع أنه لا يستدل بالأحاديث المتلقاة بالقبول على مسائل
 الصفات والقدر ونحوهما مما يطلب فيه القطع واليقين .
 ويزعم قوم من غالبية المتكلمين أنه لا يستدل بالإجماع على شيء ، ومنهم من يقول لا
 يصح الاستدلال به على الأمور العلمية لأنه ظني . وأنواع من هذه المقالات التي ليس
 هذا موضعها .

فإن طرق العلم والظن وما يتوصل به إليهما من دليل أو مشاهدة ، باطنة أو ظاهرة ،
 عام أو خاص ، فقد تنازع فيه آدم تنازعاً كثيراً .

الدلائل العقلية والنقلية والكشفية وغلو الفرق في كل منها :^(١)

وكذلك كثير من أهل الحديث والسنة قد ينفي حصول العلم لأحد بغير الطريق التي
 يعرفها ، حتى ينفي أكثر الدلالات العقلية من غير حجة على ذلك . وكذلك الأمور
 الكشفية التي للأولياء ، من أهل الكلام من ينكرها ، ومن أصحابنا من يغلو فيها ،
 وخيار الأمور أو ساطها .

فالطريق العقلية والنقلية والكشفية والخبرية والنظرية طريقة أهل الحديث وأهل
 الكلام وأهل التصوف قد تجاذبها الناس نفياً وإثباتاً ، فمن الناس من ينكر منها ما لا
 يعرفه ، ومن الناس من يغلو فيما يعرفه ، فيرفعه فوق قدره وينفي ما سواه . فالمتكلمة
 والمتفلسفة تعظم الطرق العقلية وكثير منها فاسد متناقض وهم أكثر خلق الله تناقضاً
 واختلافاً ، وكل فريق يرد على الآخر فيما يدعيه قطعياً .

= الله من غير تعطيل ولا تشبيه ولا تمثيل ، وألف في عقيدة أهل السنة والجماعة الإبانة ، ومقالات الإسلاميين في
 آخر حياته وختم له بذلك والحمد لله .

« مقدمة كتاب الإبانة »

(٢) عنوان مضاف من المحقق .

وطائفة ممن تدعي السنة والحديث يحتجون فيها بأحاديث موضوعة وحكايات مصنوعة يعلم أنها كذب . وقد يحتجون بالضعيف في مقابلة القوي ، وكثير من المتصوفة والفقراء يبنون على منامات وأذواق وخيالات يعتقدونها كشفاً وهي خيالات غير مطابقة ، وأوهام غير صادقة ﴿ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا ﴾^(١) فنقول :

أدلة الشرع المجمع عليها والمختلف فيها وأقسامها :^(٢)

أما طرق الأحكام الشرعية التي نتكلم عليها في أصول الفقه فهي - بإجماع المسلمين : (الأول) الكتاب ، لم يختلف أحد من الأئمة في ذلك كما خالف بعض أهل الضلال في الاستدلال على بعض المسائل الاعتقادية .

(والثاني) السنة المتواترة التي لا تخالف ظاهر القرآن بل تفسره ، مثل أعداد الصلاة وأعداد ركعاتها ، ونُصُب الزكاة وفرائضها ، وصفة الحج والعمرة وغير ذلك من الأحكام التي لم تعلم إلا بتفسير السنة .

وأما السنة المتواترة التي لا تفسر ظاهر القرآن ، أو يقال تخالف ظاهرة كالسنة في تقدير نصاب السرقة ورجم الزاني وغير ذلك ، فمذهب جميع السلف العمل بها أيضاً إلا الخوارج ، فإن من قولهم - أو قول بعضهم - مخالفة السنة ، حيث قال أولهم للنبي ﷺ في وجهه : إن هذه القسمة ما أريد بها وجهه^(٣) . الله . ويحكى عنهم أنهم لا يتبعونه ﷺ إلا فيما بلغه عن الله من القرآن والسنة المفسرة له ، وأما ظاهر القرآن إذا خالفه الرسول فلا يعملون إلا بظاهره ، ولهذا كانوا مارقة مرقوا من الإسلام كما يمرق

(١) سورة النجم : الآية (٢٨) .

(٢) عنوان مضاف من المحقق .

(٣) رواه عمر بن أبى عاصم الضحاك في كتاب السنة بمعناه برقم (٩١٠) قال الألباني حديث صحيح مرفوعاً . ٤٤١/٢ .

السهم من الرمية . وقال النبي ﷺ لأولهم « لقد خبث وخسرت إن لم أعدل » فإذا جوز أن الرسول يجوز أن يخون ويظلم فيما ائتمنه الله عليه من الأموال ، وهو معتقد أنه أمين الله على وحيه ، فقد اتبع ظالماً كاذباً وجوز أن يخون ويظلم فيما ائتمنه من المال من هو صادق أمين فيما ائتمنه الله عليه من خبر السماء ، ولهذا قال النبي ﷺ : « أيأمنني من في السماء ولا تأمنوني ؟ » أو كما قال ، يقول ﷺ إن أداء الأمانة في الوحي أعظم . والوحي الذي أوجب الله طاعته هو للوحي بحكمه وقسميه .

وقد ينكر هؤلاء كثيراً من السنن طعنًا في النقل لارداً للمنقول كما ينكر كثير من أهل البدع السنن المتواترة عند أهل العلم كالشفاعة والحوض والصراط والقدر وغير ذلك .

(الطريق الثالث) السنن المتواترة عن رسول الله ﷺ ، إما متلقاة بالقبول من أهل العلم بها ، أو برواية الثقات لها . وهذه أيضاً مما اتفق أهل العلم على اتباعها من أهل الفقه والحديث والتصوف وأكثر أهل العلم ، وقد أنكروا بعض أهل الكلام ، وأنكر كثير منهم أن يحصل العلم بشيء منها وإنما يوجب العلم ، فلم يفرقوا بين المتلقى بالقبول وغيره ، وكثير من أهل الرأي قد ينكر كثيراً منها بشروط اشتراطها ، ومعارضات دفعها بها ووضعها ، كما يرد بعضهم بعضاً ، لأنه بخلاف ظاهر القرآن فيما زعم ، أو لأنه خلاف الأصول ، أو قياس الأصول ، أو لأن عمل متأخري أهل المدينة على خلافه أو غير ذلك من المسائل المعروفة في كتب الفقه والحديث وأصول الفقه .

(الخلاف في السنن المتلقاة بالقبول وفي الإجماع والقياس : (١))

(الطريق الرابع) الإجماع وهو متفق عليه بين عامة المسلمين من الفقهاء والصوفية وأهل الحديث والكلام وغيرهم في الجملة ، وأنكره بعض أهل البدع من

(١) عنوان .

المعتزلة والشيعة^(١)، لكن المعلوم منه هو ما كان عليه الصحابة ، وأما ما بعد ذلك فتعذر العلم به غالباً ، ولهذا اختلف أهل العلم فيما يذكر من الإجماعات الحادثة بعد الصحابة واختلف في مسائل منه كإجماع التابعين على أحد قولي الصحابة ، والإجماع الذي لم ينقرض عصر أهله حتى خالفهم بعضهم ، والإجماع السكوتي وغير ذلك .

(الطريق الخامس) القياس على النص والإجماع ، وهو حجة أيضاً عند جماهير الفقهاء ، لكن كثيراً من أهل الرأي أسرف فيه حتى استعمله قبل البحث عن النص ، وحتى رد به النصوص ، وحتى استعمل منه الفاسد ، ومن أهل الكلام وأهل الحديث وأهل القياس من ينكره رأساً ، وهي مسألة كبيرة والحق فيها متوسط بين الإسراف والنقض .

(الطريق السادس) الاستصحاب ، وهو البقاء على الأصل فيما لم يعلم ثبوته

(١) الشيعة : أو الرافضة لرفضهم أبا بكر وعمر رضي الله عنهما ، وسموا شيعة حين قالوا : نحن من شيعة علي رضي الله عنه ، إلا أن بعضهم وهم الغالبية ، جعله إلهاً وجعله بعضهم نبياً ، وقد قبل على بعضهم في زمانه ، وقالوا : إن الأئمة معصومون ، وأنكروا إمامة المفضل ، وقالوا : إن الأمة ارتدت بتركها إمامة علي رضي الله عنه . وأكثرهم يزعم : أن الله تعالى لا يعلم ما يكون قبل أن يكون . ويقولون : برجة الأموات إلى الدنيا قبل يوم الحساب . ويقولون : إن الإمام يعلم كل شيء مما كان ومما يكون في أمر الدين والدنيا . وأكثرهم شهد على من حارب علياً بالكفر .

انتهى مختصراً من البرهان للسكسكي ص ٣٦

وانتفاؤه بالشرع ، وهو حجة على عدم الاعتقاد بالاتفاق ، وهل هو حجة في اعتقاد
العدم ؟ فيه خلاف ، ومما يشبهه الاستدلال بعدم الدليل السمعي على عدم الحكم
الشرعي ، مثل أن يقال : لو كانت الأضحية أو الوتر واجباً لنصب الشرع عليه دليلاً
شرعياً ، إذ وجوب هذا لا يعلم بدون الشرع ، ولا دليل ، فلا وجوب .

فالأول يبقى على نفي الوجوب والتحريم المعلوم بالعقل حتى يثبت المغير له . وهذا
استدلال بعدم الدليل السمعي المثبت على عدم الحكم ، إذ يلزم من ثبوت مثل هذا الحكم
ثبوت دليله السمعي ، كما يستدل بعدم النقل لما تتوفر الهمم والدواعي على نقله وما
توجب الشريعة نقله ، وما يعلم من دين أهلها وعادتهم أنهم ينقلونه على أنه لم يكن ،
كلا استدلال بذلك على عدم زيادة في القرآن وفي الشرائع الظاهرة وعدم النص الجلي
بالإمامة على علي أو العباس أو غيرهما ، ويعلم الخاصة من أهل العلم بالسنن والآثار
وسيرة النبي ﷺ وخلفائه انتفاء أمور من هذا ، لا يعلم انتفاءها غيرهم ، ولعلمهم بما
ينفيها من أمور منقولة يعلمونها هم ، ولعلمهم بانتفاء لوازم نقلها ؛ فإن وجود أحد
الضدين ينفي الآخر ، وانتفاء اللازم دليل على انتفاء الملزوم .

الخلاف في دلالة المصالح المرسلة : (١)

(الطريق السابع) المصالح المرسلة ، وهو أن يرى المجتهد أن هذا الفعل يجلب منفعة
راجحة ، وليس في الشرع ما ينفيه ، فهذه الطريق فيها خلاف مشهور ، فالفقهاء
يسمونها المصالح المرسلة ، ومنهم من يسميها الرأي ، وبعضهم يقرب إليها
الاستحسان ، وقريب منها ذوق الصوفية ووجدتهم وإلهاماتهم (٢) ، فإن حاصلها أنهم

(١) عنوان مضاف من المحقق .

(٢) كيف يكون ذوق الصوفية ووجدتهم وإلهاماتهم تشريعاً لغيرهم حتى يجعلها الإمام ابن تيمية قريبة من المصالح
المرسلة التي قيدها الأئمة من علماء الأصول بقولهم : إن كل أصل شرعي لم يشهد له نص معين ، وكان ملائماً
لتصرفات الشرع ومأخوذاً معناه من أدلته فهو صحيح ، يُبنى عليه ويرجع إليه ، وذلك كجمع =

يجدون في القول والعمل مصلحة في قلوبهم وأديانهم ويزدقون طعم ثمرته ، وهذه مصلحة ، لكن بعض الناس يخلص المصالح المرسله بحفظ النفوس والأموال والأعراض والعقول والأديان . وليس كذلك ، بل المصالح المرسله في جلب المنافع وفي دفع المضار ، وما ذكره من دفع المضار عن هذه الأمور الخمسة فهو أحد القسمين .

وجلب المنفعة يكون في الدنيا وفي الدين ، ففي الدنيا كالمعاملات والأعمال التي يقال فيها مصلحة للخلق من غير حظر شرعي ، وفي الدين ككثير من المعارف والأحوال والعبادات والزهادات التي يقال فيها مصلحة للإنسان من غير منع شرعي . فمن قصر المصالح على العقوبات التي فيها دفع الفساد عن تلك الأحوال ليحفظ الجسم فقط فقد قصر .

وهذا فصل عظيم ينبغي الاهتمام به فإن من جهته حصل في الدين اضطراب عظيم ، وكثير من الأمراء والعلماء والعباد رأوا مصالح فاستعملوها بناء على هذا الأصل وقد يكون منها ما هو محظور في الشرع ولم يعلموه ، وربما قدم على المصالح المهدية كلاماً بخلاف النصوص ، وكثير منهم من أهمل مصالح يجب اعتبارها شرعاً بناء على أن الشرع لم يرد بها ، فقوت واجبات ومستحبات ، أو وقع في محظورات ومكروهات ، وقد يكون الشرع ورد بذلك ولم يعلمه .

وحجة الأول : أن هذه مصلحة والشرع لا يهمل المصالح ، بل قد دل الكتاب والسنة والإجماع على اعتبارها ، وحجة الثاني : أن هذا أمر لم يرد به الشرع نصاً ولا قياساً .

= المصحف وكتابه . وهل ما يجده الصوفي بوجهه وإلهامه الذي حكى الإمام نفسه في رسالة الفرقان : أنه غالباً من إلهامات الشيطان هل هذا فيه مصلحة يقرها الشرع حتى يصل ما يفعله ويمس به الصوفي بأنها مصلحة شرعاً يحتذى به ؟ ما أبعد هذا القول عن الصواب . والله أعلم .

تحقيق القول في مسألة المصالح والاستحسان وما في معناهما^(١) :

والقول بالمصالح المرسلة يشرع من الدين ما لم يأذن به الله . وهي تشبه من بعض الوجوه مسألة الاستحسان والتحسين العقلي والرأي ونحو ذلك ، فإن الاستحسان طلب الحسن والأحسن كالأستخراج ، وهو رؤية الشيء حسناً كما أن الاستقباح رؤيته قبيحاً ، والحسن هو المصلحة ، فالاستحسان والاستصلاح متقاربان ، والتحسين العقلي قول بأن العقل يدرك الحسن ، لكن بين هذه فروق .

والقول الجامع إن الشريعة لا تهمل مصلحة قط ، بل الله تعالى قد أكمل لنا الدين وأتم النعمة ، فما من شيء يقرب إلى الجنة إلا وقد حدثنا به النبي ﷺ وتركنا على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعده إلا هالك ، لكن ما اعتقده العقل مصلحة وإن كان الشرع لم يرد به فأحد الأمرين لازم له ، إما أن الشرع دل عليه من حيث لم يعلم هذا الناظر أو أنه ليس بمصلحة ، أو اعتقد مصلحة لأن المصلحة هي المنفعة الحاصلة أو الغالبة ، وكثيراً ما يتوهم الناس أن الشيء ينفع في الدين والدنيا ويكون فيه منفعة مرجوحة بالمضرة ، كما قال تعالى في الخمر والميسر : ﴿ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعَةٌ لِلنَّاسِ وَإِنَّهُمْ هُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا ﴾^(٢) .

اختلاف أهواء الناس في المنافع والمضار والمصالح والمفاسد دنيا وديناً وموقف العقل^(٣) :

وكثير مما ابتدعه الناس من العقائد والأعمال من بدع أهل الكلام وأهل التصوف وأهل الرأي وأهل الملك حسبوه منفعة أو مصلحة نافعا وحقا وصواباً ولم يكن كذلك ، بل كثير من الخارجين عن الإسلام من اليهود والنصارى والمشركين والصابئين والجوس يحسب كثير منهم أن ما هم عليه من الاعتقادات والمعاملات والعبادات مصلحة لهم في

(١) عنوان من المحقق .

(٢) سورة البقرة : الآية (٢١٩) .

(٣) عنوان مضاف من المحقق .

الدين والدنيا ، ومنفعة لهم ، فقد ﴿ ضَلَّ سَبِيلُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴾ ^(١) وقد زين لهم سوء عملهم فرأوه حسناً . فإذا كان الإنسان يرى حسناً ما هو سيء كان استحسانه أو استصلاحه قد يكون من هذا الباب . وهذا بخلاف الذين جحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلواً . فإن باب جحود الحق ومعادنته من باب جهله والعمى عنه ، والكفار فيهم هذا وفيهم هذا ، وكذلك في أهل الأهواء من المسلمين القسمان . فإن الناس كما أنهم في باب الفتوى والحديث يخطئون تارة ويتعمدون الكذب أخرى ، فكذلك هم في أحوال الديانات ، وكذلك في الأفعال قد يفعلون ما يعلمون أنه ظلم ، وقد يعتقدون أنه ليس بظلم وهو ظلم ، فإن الإنسان كما قال الله تعالى : ﴿ وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ ^(٢) فتارة يجهل وتارة يظلم : ذلك في قوة علمه ، وهذا في قوة عمله .

واعلم أن هذا الباب مشترك بين أهل العلم والقول ، وبين أهل الإرادة والعمل ، فذلك يقول هذا جائز أو حسن ، بناء على ما رآه ، وهذا ما يفعله من غير اعتقاد تحرime أو اعتقاد أنه خير له كما يجد نفعاً في مثل السماع المحدث : سماع المكاء والتصدية واليراع التي يقال لها الشبابة والصفارة والأوتار وغير ذلك ^(٣) ، وهذا يفعله لما يجده من لذته ، وقد يفعله لما يجده من منفعة دينه بزيادة أحواله الدينية كما يفعل مع القرآن .

وهذا يقول جائز لما يرى من تلك المصلحة والمنفعة ، وهو نظير المقالات المبتدعة . وهذا يقول هو حق لدلالة القياس العقلي عليه . وهذا يقول يجوز ويجب اعتقادها وإدخالها في الدين إذ كانت كذلك ، وكذلك سياسات ولادة الأمور من الولاية والقضاة وغير ذلك .

واعلم أنه لا يمكن العاقل أن يدفع عن نفسه أنه قد يميز بعقله بين الحق والباطل ، والصدق والكذب ، وبين النافع والضار ، والمصلحة والمفسدة ، ولا يمكن المؤمن أن يدفع عن إيمانه أن الشريعة جاءت بما هو الحق والصدق في المعتقدات ، وجاءت بما هو النافع والمصلحة في الأعمال التي تدخل فيها الاعتقادات ، ولهذا لم يختلف الناس أن الحسن أو القبيح إذا فسر بالنافع والضار والملائم للإنسان والمنافي له واللذيد والأليم - فإنه قد يعلم بالعقل ، هذا في الأفعال .

(١) سورة الكهف : الآية (١٠٤) .

(٢) سورة الأحزاب : الآية (٧٢) .

(٣) تم بحمد الله إخراج كتاب حكم الإسلام في الغناء لابن القيم .

ما اتفق عليه واختلف فيه من الحسن والقبح والنفع والضرر^(١) :

وكذلك إذا فسر حسنه بأنه موجود أو كمال الموجود يوصف بالحسن . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ وقوله : ﴿ الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ ﴾ كما نعلم أن الحي أكمل من الميت في وجوده ، وأن العالم أكمل من الجاهل ، وأن الصادق أكمل من الكذب - فهذا أيضاً قد يعلم بالعقل . وإنما اختلفوا في أن العقل هل يعتبر المنفعة والمضرة . وأنه هل باب التحسين واحد في الخالق والمخلوق ؟

فأما الوجهان الأولان فثابتان في أنفسهما ، ومنهما ما يعلم بالعقل الأول في الحق المقصود ، والثاني في الحق الموجود (الأول) متعلق بحب القلب وبغضه وإرادته وكرهته وخطابه بالأمر والنهي (الثاني) متعلق بتصديقه وتكذيبه وإثباته ونفيه وخطابه الخبري المشتمل على النفي والإثبات ، والحق والباطل يتناولان النوعين ، فإن الحق يكون بمعنى الموجود الثابت ، والباطل بمعنى المعدوم المنتفي ، والحق بإزاء ما ينبغي قصده وطلبه وعمله ، وهو النافع والباطل بإزاء ما لا ينبغي قصده ولا طلبه ولا عمله وهو غير النافع . والمنفعة تعود إلى حصول النعمة واللذة والسعادة التي هي حصول اللذة ، ودفع الألم هو حصول المطلب ، وزوال المرهوب حصول النعيم وزوال العذاب ، وحصول الخير وزوال الشر ، ثم الموجود والنافع قد يكون ثابتاً دائماً وقد يكون منقطعاً لا سيما إذا كان زمناً يسيراً فيستعمل الباطل كثيراً بإزاء ما لا يبقى من المنفعة ، وإزاء ما لا يدوم من الوجود ، كما يقال الموت حق والحياة باطل وحقيقته أنه يستعمل بإزاء ما ليس من المنافع خالصاً أو راجحاً كما تقدم القول فيه فيما يزهده فيه ، وهو ما ليس بنافع ، والمنفعة المطلقة هي الخالصة أو الراجحة .

المنفعة المطلقة والراجحة^(٢) :

وأما ما يفوت أرجح منها أو يعقب ضرراً ليس هو دونها فإنها باطل في الاعتبار والمضرة أحق باسم الباطل من المنفعة .

(١) العنوان مضاف من المحقق .

(٢) العنوان مضاف من المحقق .

وأما ما يظن فيه منفعة وليس كذلك أو يحصل به لذة فاسدة فهذا لا منفعة فيه بحال ، فهذه الأمور التي يشرع الزهد فيها وتركها وهي باطل ، ولذلك ما نهى الله عنه ورسوله باطل ممتنع أن يكون مشتملاً على منفعة خالصة أو راجحة . ولهذا صارت أعمال الكفار والمنافقين باطلة لقوله : ﴿ لَا تَبْطُلُوا صَدَقَتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ ثُرَابٌ ﴾ ^(١) الآية . أخبر أن صدقة المرائي والمنان باطلة لم يبق فيها منفعة له ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ ﴾ ^(٢) وكذلك الإحباط في مثل قوله : ﴿ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ ﴾ ^(٣) ولهذا تسميه الفقهاء العقود .

العبادات الصحيحة والباطلة ^(٤) :

والعبادات بعضها صحيح وبعضها باطل وهو ما لم يحصل به مقصوده ولم يترتب عليه أثره ، فلم يكن فيه المنفعة المطلوبة منه ، ومن هذا قوله : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَلُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْثَانُ مَاءً ﴾ ^(٥) الآية وقوله : ﴿ مَثَلُ مَا يُنْفِقُونَ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَأَهْلَكَتْهُ ﴾ ^(٦) وقوله : ﴿ وَقَدْ مَنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ مَبَءً مَنثورًا ﴾ ^(٧) ولذلك وصف الاعتقادات والمقالات بأنها باطلة ليست مطابقة ولا حقاً كما أن الأعمال ليست نافعة .

(١) سورة البقرة : الآية (٢٦٤) .

(٢) سورة محمد : الآية (٣٣) .

(٣) سورة المائدة : الآية (٥) .

(٤) العنوان مضاف من المحقق .

(٥) سورة النور : الآية (٣٩) .

(٦) سورة آل عمران : الآية (١١٧) .

(٧) سورة الفرقان : الآية (٢٣) .

وقد توصف الاعتقادات والمقالات بأنها باطلة إذا كانت غير مطابقة إن لم يكن فيها منفعة كقوله ﷺ : « اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع »^(١) فيعود الحق فيما يتعلق بالإنسان إلى ما ينفعه من علم وقول وعمل وحال ، قال الله تعالى : ﴿ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا - إِلَى قَوْلِهِ - كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ فَأَمَّا الزُّبْدُ فَغَايَا وَمَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ ﴾^(٢) وقال تعالى : ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ أَضَلَّ أَعْمَلُهُمْ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَءَامَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَى مُحَمَّدٍ - إِلَى قَوْلِهِ - كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ لِلنَّاسِ أَمْثَلَهُمْ ﴾^(٣) .

وإذا كان كذلك وقد علم أن كل عمل لا يراد به وجه الله فهو باطل حابط لا ينفع صاحبه وقت الحاجة إليه ، فكل عمل لا يراد به وجه الله فهو باطل ، لأن ما لم يرد به وجهه إما أن لا ينفع بحال ، وإما أن ينفع في الدنيا أو في الآخرة . فالأول ظاهر وكذلك منفعته في الآخرة بعد الموت ، فإنه قد ثبت بنصوص المرسلين أنه بعد الموت لا ينفع الإنسان من العمل إلا ما أراد به وجه الله . وأما في الدنيا فقد يحصل له لذات وسرور ، وقد يجزى بأعماله في الدنيا ، لكن تلك اللذات إذا كانت تعقب ضرراً أعظم منها وتقوت أنفع منها وأبقاه ، فهي باطلة أيضاً ، فثبت أن كل عمل لا يراد به وجه الله فهو باطل وإن كان فيه لذة ما .

الكائنات وهي تجمع الحق المقصود والحق الموجود^(٤) :

وأما الكائنات فقد كانت معدومة منفية فثبت أن أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد : * ألا كل شيء ما خلا الله باطل * وكما قال ﷺ : « أصدق كلمة قالها شاعر قول لبيد : « ألا كل شيء ما خلا الله باطل^(٤) » وأنها تجمع الحق الموجود والحق المقصود ،

(١) حديث « اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع ودعاء لا يسمع ونفس لا تشبع . . . حديث طويل » رواه الحاكم عن ابن مسعود قال الألباني ضعيف انظر ضعيف الجامع الصغير برقم ١٢٩٩ وللحديث متن صحيح رواه الإمام أحمد وابن حبان والحاكم عن أنس ونصه : اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع وعمل لا يرفع ودعاء لا يسمع » قال الألباني في صحيح الجامع الصغير حديث صحيح برقم ١٣٠٦ .

(٢) سورة الرعد : الآية (١٧) .

(٣) سورة محمد : الآية (١ ، ٣) .

(٤) العنوان مضاف من المحقق .

(٥) رواه البيهقي في السنن وابن ماجه من حديث أبي هريرة . . . قال الألباني صحيح ، صحيح الجامع الصغير برقم (١٠٢٤) .

وكل موجود بدون الله باطل ، وكل مقصود بدون قصد الله فهو باطل ، وعلى هذين فقد فسر قوله : ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾ ^(١) إلا ما أريد به وجهه وكل شيء معدوم إلا من جهته . هذا على قول ، وأما القول الآخر وهو المأثور عن طائفة من السلف وبه فسر الإمام أحمد رحمه الله تعالى في رده على الجهمية والزندقة قال أحمد : « وأما قوله : ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾ وذلك أن الله أنزل ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ ^(٢) فقالت الملائكة : هلك أهل الأرض ، وطمعوا في البقاء ، فأُنزل الله تعالى أنه يخبر عن أهل السموات والأرض أنكم تموتون فقال : كل شيء من الحيوان هالك - يعني ميتاً - إلا وجهه ، فإنه حي لا يموت ، فلما ذكر ذلك أيقنوا عند ذلك بالموت » ذكر ذلك في رده على الجهمية قولهم إن الجنة والنار تفتيان .

وقد تبين مما ذكرناه أن الحسن هو الحق والصدق والنافع والمصلحة والحكمة والصواب . وأن الشيء القبيح هو الباطل والكذب والضار والمفسدة والسفه والخطأ .

الاختلاف في أفعال الله وأفعال العباد من حيث الحسن وعدمه ^(٣) :

وأما مواضع الاشتباه والنزاع واختلاف الخلائق فموضع واحد وذلك أن فعل الله كله حسن جميل ، قال الله عز وجل : ﴿ الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ ﴾ وقال تعالى : ﴿ صَنَعَ اللَّهُ الَّذِي تُثَقَّنُ كُلُّ شَيْءٍ ﴾ ^(٤) وقال تعالى : ﴿ وَاللَّهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ ^(٥) .

وقال النبي ﷺ : « إن الله جميل يحب الجمال » ^(٦) وهو حكم عدل قال الله تعالى : ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْوَحْدُ الْمَلِكُ وَأَوَّلُوا الْعِلْمَ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ ^(٧) وقال تعالى : ﴿ إِنْ اللَّهُ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَعِفْهَا ﴾ ^(٨) وقال تعالى : ﴿ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ ﴾ وهذا كله متفق عليه بين الأمة مجملًا غير مفسر فإذا فسر تنازعوا فيه .

(١) سورة القصص : الآية (٨٨) .

(٢) سورة الرحمن : الآية (٢٦) .

(٣) عنوان مضاف من المحقق .

(٤) سورة النمل : الآية (٨٨) .

(٥) سورة الأعراف : الآية (١٨٠) .

(٦) حديث « إن الله جميل يحب الجمال ويجب أن يرى أثر نعمته على عبده ويفض البؤس والتباؤس » البيهقي في

شعب الإيمان عن أبي سعيد صحيح الجامع الصغير قال الألباني صحيح برقم [١٧٣٨] .

(٧) سورة آل عمران : الآية (١٨) .

(٨) سورة النساء : الآية (٤٠) .

وذلك أن هذه الأعمال الفاسدة والآلام وهذا الشر الوجودي المتعلق بالحيوان ، وأنه لا يخلو عن أن يكون عملاً من الأعمال ، أو أن يكون ألماً من الآلام الواقعة بالحيوان ، وذلك العمل القبيح والألم شره من ضرره ، وهذا العامل والمعلم . فالمعتزلة ومن اتبعهما من الشيعة تزعم أن الأعمال ليست من خلقه ولا كونها شيئاً ، وأن الآلام لا يجوز أن يفعلها إلا جزاء على عمل سابق . أو تعوض بنفع لا حق ، وكثير من أهل الإثبات ومن اتبعهم من الجبرية يقولون بل الجميع خلقه وهو يفعل ما يشاء ، ويحكم ما يريد ، ولا فرق بين خلق المضار والمنافع ، والخير والشر بالنسبة إليه . ويقول هؤلاء : إنه لا يتصور أن يفعل ظملاً ولا سفهاً أصلاً ، بل لو فرض أنه فعل أي شيء كان فعله حكمة وعدلاً وحسناً إذ لا قبيح إلا ما نهى عنه وهو لم ينه أحد ، ويسوون بين تنعيم الخلائق وتعذيبهم ، وعقوبة المحسن ، ورفع درجات الكفار والمنافقين .

والفريقان متفقان على أنه لا ينتفع بطاعات العباد ولا يتضرر بمعصيتهم ، لكن الأولون يقولون : الإحسان إلى الغير حسن لذاته وإن لم يعد إلى المحسن منه فائدة .

والآخرون يقولون : ما حسن منا حسن منه ، وما قبح منا قبح منه ، والآخرون مع جمهور الخلائق ينكرون ، والأولون يقولون : إذا أمر بالشيء فقد أراده منا . لا يعقل الحسن والقبيح إلا ما ينفع أو يضر ، كنحو ما يأمر الواحد منا غيره بشيء فإنه لا بد أن يريده منه ويعينه عليه ، وقد أقدر الكفار بغاية القدرة ، ولم يبق بقدر على أن يجعلهم يؤمنون اختياراً ، وإنما كفرهم وفسقهم وعصيانهم بدون مشيئته واختياره . وآخرون يقولون : الأمر ليس بمستلزم لإرادة أصلاً ، وقد بينت التوسط بين هذين في غير هذا الموضع ، وكذلك أمره . والأولون يقولون لا يأمر إلا بما فيه مصلحة العباد ، والآخرون يقولون أمره لا يتوقف على المصلحة .

مقدمات مسلمة لتحقيق مسألة الحسن والقبح^(١) :

وهنا مقدمات ، تكشف هذه المشكلات .

(إحداهما) أنه ليس ما حسن منه حسن منا وليس ما قبح منه قبح منا ، فإن المعتزلة شبهت الله بخلقها ، وذلك أن الفعل يحسن منا لجلبه المنفعة ، ويقبح لجلبه المضرة ، ويحسن لأننا أمرنا به ، ويقبح لأننا نهينا عنه ، وهذان الوجهان متتفیان في حق الله تعالى قطعاً ، ولو كان الفعل يحسن باعتبار آخر كما قال بعض الشيوخ :

ويقبح من سواك الفعل عندي وتفعله فيحسن منك ذاكا

(١) العنوان مضاف من المحقق .

(المقدمة الثانية) أن الحسن والقبح قد يكونان صفة لأفعالنا وقد يدرك بعض ذلك بالعقل ، وإن فسر ذلك بالنافع والضرار والمكمل والمنقص ، فإن أحكام الشارع فيما يأمر به وينهى عنه تارة تكون كاشفة للصفات الفعلية ومؤكدة لها وتارة تكون مبينة للفعل صفات لم تكن له قبل ذلك ، وإن الفعل تارة يكون حسنه من جهة نفسه وتارة من جهة الأمر به وتارة من الجهتين جميعاً . ومن أنكر أن يكون للفعل صفات ذاتية لم يحسن إلا لتعلق الأمر به وأن الأحكام بمجرد نسبة الخطاب إلى الفعل فقط ، فقد أنكر ما جاءت به الشرائع من المصالح والمفاسد والمعروف والمنكر وما في الشريعة من المناسبات بين الأحكام وعللها ، وأنكر خاصة الفقه في الدين الذي هو معرفة حكمة الشريعة ومقاصدها ومحاسنها .

(المقدمة الثالثة) أن الله خلق كل شيء وهو على كل شيء قدير ومن جعل شيئاً من الأعمال خارجاً عن قدرته ومشيئته فقد أُلْحِدَ في أسمائه وآياته بخلاف ما عليه القدريّة .

(المقدمة الرابعة) أن الله إذا أمر العبد بشيء فقد أَرَادَهُ منه إرادة شرعية دينية وإن لم يرده منه إرادة قدرية كونية فإثبات إرادته في الأمر مطلقاً خطأ ونفيها عن الأمر مطلقاً خطأ وإنما الصواب التفصيل كما جاء في التنزيل ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ ﴾ ﴿ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ ﴾ وقال : ﴿ فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِذْ أَنْ يَضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا ﴾ ^(١) وقال : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِمْ قُلُوبَهُمْ ﴾ ^(٢) وقال : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَلَوْا وَلَكِنْ اللَّهُ يَفْعَلْ مَا يُرِيدُ ﴾ ^(٣) وأمثال ذلك كثير .

(المقدمة الخامسة) أن محبته ورضاه مستلزم للإرادة الدينية والأمر الديني وكذلك بغضه وغضبه وسخطه مستلزم لعدم الإرادة الدينية فالحبة والرضا والغضب والسخط ليس هو مجرد الإرادة .

(١) سورة الأنعام : الآية (١٢٥) .

(٢) سورة المائدة : الآية (٤١) .

(٣) سورة البقرة : الآية (٢٥٣) .

هذا قول جمهور أهل السنة . ومن قال إن هذه الأمور بمعنى الإرادة كما يقوله كثير من القدرية وكثير من أهل الإثبات فإنه يستلزم أحد أمرين ، إما الكفر والفسوق والمعاصي مما يكرهها ديناً فقد كره كونها وأنها واقعة بدون مشيئته وإرادته . وهذا قول القدرية ، أو يقول إنه لما كان مريداً لها شاءها فهو يحب لها راض بها كما تقوله طائفة من أهل الإثبات ، وكلا القولين فيه ما فيه ، فإن الله تعالى يحب المتقين ويحب المقسطين وقد رضي عن المؤمنين ، ويحب ما أمر به أمر إيجاب واستحباب ، وليس هذا المعنى ثابتاً في الكفار والفجار والظالمين ، ولا يرضى لعباده الكفر ، ولا يحب كل مختال فخور ، ومع هذا فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن .

وأحسن ما يعتذر به من قال هذا القول من أهل الإثبات : أن المحبة بمعنى الإرادة أنه أحبها كما أرادها كوناً ، فكذلك أحبها ورضيها كوناً ، وهذا فيه نظر مذكور في غير هذا الموضع .

الفرق بين أمر الرب ونبيه لعباده وأمرهم ونهيم لعبيدهم وخدمهم^(١) :

(فإن قيل) تقسيم الإرادة لا يعرف في حقنا بل إن الأمر منه بالشيء إما أن يريد أن لا يريد ، وأما الفرق بين الإرادة والمحبة فقد يعرف في حقنا (فيقال) وهذا هو الواجب فإن الله تعالى ليس كمثله شيء ، وليس أمره لنا كأمر الواحد منا لعبده وخدمه ، وذلك أن الواحد منا إذا أمر عبده فإما أن يأمره لحاجته إليه أو إلى المأمور به ، أو لحاجته إلى الأمر فقط ، فالأول كأمر السلطان جنده بما فيه حفظ ملكه ومنافعهم له ، فإن هداية الخلق وإرشادهم بالأمر والنهي هي من باب الإحسان إليهم ، والمحسن من العباد يحتاج إلى إحسانه قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ أَحْسَنَكُمْ أَحْسَنُمْ لَأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ﴾^(٢) وقال : ﴿ مَنْ عَمِلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ﴾^(٣) .

(١) العنوان مضاف من المحقق .

(٢) سورة الإسراء : الآية (٧) .

(٣) سورة فصلت : الآية (٤٦) .

والله تعالى لم يأمر عباده لحاجته إلى خدمتهم ولا هو محتاج إلى أمرهم وإنما أمرهم إحساناً منه ونعمة أنعم بها عليهم ، فأمرهم بما فيه صلاحهم ونهاهم عما فيه فسادهم . وإرسال الرسل ، وإنزال الكتب من أعظم نعمه على خلقه كما قال : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴾ ^(١) وقال تعالى : ﴿ لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ ﴾ ^(٢) وقال : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِّمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ * قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا ﴾ ^(٣) فمن أنعم الله عليه مع الأمر بالامتنال فقد تمت النعمة في حقه كما قال : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ﴾ ^(٤) وهؤلاء هم المؤمنون ، ومن لم ينعم عليه بالامتنال بل خذله حتى كفر وعصى فقد شقى لما بادل نعمة الله كفرًا كما قال : ﴿ أَلَمْ تَر إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْآبَوَارِ ﴾ ^(٥) والأمر والنهي الشرعيان لما كانا نعمة ورحمة عامة لم يضر ذلك عدم انتفاع بعض الناس بهما من الكفار ، كما إنزال المطر وإنبات الرزق هو نعمة عامة وإن تضرر بها بعض الناس لحكمة أخرى ، كذلك مشيئته لما شاءه من المخلوقات وأعيانها وأفعالها لا يوجب أن يجب كل شيء منها فإذا أمر العبد بأمر فذاك إرشاد ودلالة ، فإن فعل المأمور به صار محبوباً لله وإلا لم يكن محبوباً له وإن كان مراداً له ، وإرادته له تكويناً بمعنى آخر . فالتكوين من غير التشريع .

ما تقتضيه المحبة والرضا من الملاءمة وضدها من المنافرة ^(٦) :

(فإن قيل) المحبة والرضا يقتضيان ملاءمة ومناسبة بين المحب والمحبوب ويوجب للمحب بدرك محبوبه فرحاً ولذة وسروراً ، وكذلك البغض لا يكون إلا عن منافرة بين المبغض والمبغض ، وذلك يقتضي للمبغض بدرك المبغض أذى وبغضاً ونحو ذلك ، والملاءمة والمنافرة تقتضي الحاجة ، إذ ما لا يحتاج الحي إليه لا يحبه ، وما لا يضره كيف يبغضه ؟ والله غني لا تجوز عليه الحاجة ، إذ لو جازت عليه

(١) سورة الأنبياء : الآية (١٠٧) .

(٢) سورة آل عمران : الآية (١٦٤) .

(٣) سورة يونس : الآية (٥٧ ، ٥٨) .

(٤) سورة المائدة : الآية (٣) .

(٥) سورة إبراهيم : الآية (٢٨) .

(٦) العنوان مضاف من المحقق

الحاجة للزم حدوثه وإمكانه وهو غني عن العالمين ، وقد قال تعالى (أي في الحديث القدسي) : « يا عبادي إنكم لن تبلغوا ضري فتضروني ولن تبلغوا نفعي فتنفعوني »^(١) فلهذا فسرت المحبة والرضا بالإرادة إذ يفعل النفع والضرر . فيقال الجواب من وجهين :

(أحدهما) الإلزام وهو أن نقول : الإرادة لا تكون إلا للمناسبة بين المريد والمراد وملاءمته في ذلك تقتضي الحاجة ، وإلا فما لا يحتاج إليه الحي لا ينتفع به ولا يريده ، ولذلك إذا أراد به العقوبة والإضرار لا يكون إلا للنفرة وبغض ، وإلا فما لم يتألم به الحي أصلاً لا يكرهه ولا يدفعه ، وكذلك نفس نفع الغير وضرره هو في الحي متنافر من الحاجة ، فإن الواحد منا إنما يحن إلى غيره لجلب منفعة أو لدفع مضرة ، وإنما يضر غيره لجلب منفعة أو دفع مضرة ، فإذا كان الذي يثبت صفة وينفي أخرى يلزمه فما أثبتته نظير ما يلزمه فيما نفاه لم يكن إثبات أحدهما ونفي الأخرى أولى من العكس ، ولو عكس عاكس فنفي ما أثبتته من الإرادة وأثبت ما نفاه من المحبة لما ذكره لم يكن بينهما فرق ، وحينئذ فالواجب إما نفي الجميع ولا سبيل إليه للعلم الضروري بوجود نفع الخلق والإحسان إليهم وإن ذلك يستلزم الإرادة ، وإما إثبات الجميع كما جاءت به النصوص ، وحينئذ فمن توهم أنه يلزم من ذلك محذور أو أحد الأمرين لازم : إما أن ذلك المحذور لا يلزم أو أنه إن لزم فليس بمحذور .

الجواب عما ذكر من لزوم المحذور في الإرادة :^(٢)

(الجواب الثاني) أن الذي يعلم قطعاً (هو) أن الله قديم واجب الوجود كامل . وأنه لا يجوز عليه الحدوث ولا الإمكان ولا النقص ، لكن كون هذه الأمور التي جاءت بها النصوص مستلزماً للحدوث والإمكان أو النقص هو موضع النظر ، فإن الله غني واجب بنفسه ، وقد عرف أن قيام الصفات به لا يلزم حدوثه ولا إمكانه ولا حاجته . وإن قول القائل يلزم افتقاره إلى صفاته اللازمة بمنزلة قوله مفتقر إلى ذاته ، ومعلوم أنه غني بنفسه ، وأنه واجب الوجود بنفسه ، وأنه موجود بنفسه ، فتوهم حاجة نفسه إلى نفسه ، إن غني به أن ذاته لا تقوم إلا بذاته فهذا حق ، فإن الله غني عن العالمين وعن خلقه ، وهو غني بنفسه .

(١) حديث قدسي طويل أوله « يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي . . . » رواه الإمام مسلم عن أبي ذر .

(٢) عنوان مضاف من المحقق .

لا يقال إنه تعالى غني عن نفسه أو إن احتياجه إلى نفسه نقص : (١)

وأما إطلاق القول بأنه غني عن نفسه فهو باطل فإنه محتاج إلى نفسه ، وفي إطلاق كل منهما إيهام معنى فاسد ، ولا خالق إلا الله تعالى ، فإذا كان سبحانه عليماً يجب العلم ، عفواً يجب العفو ، جميلاً يجب الجمال ، نظيفاً يجب النظافة ، طيباً يجب الطيب ، وهو يجب المحسنين والمتقين والمقسطين ، وهو سبحانه الجامع لجميع الصفات المحبوبة ، والأسماء الحسنى والصفات العلى ، وهو يجب نفسه ويشئ بنفسه على نفسه ، والخلق لا يحصون ثناء عليه بل هو كما أثنى على نفسه فالعبد المؤمن يجب نفسه ، ويجب في الله من أحب الله وأحبه الله ، فالله سبحانه أولى بأن يحب نفسه ، ويجب في نفسه عبادة المؤمنين ، ويبغض الكافرين ، ويرضى عن هؤلاء ويفرح بهم ، ويفرح بتوبة عبده التائب من أولئك ، ويمقت الكفار ويبغضهم ، ويجب حمد نفسه والثناء عليه ، كما قال النبي ﷺ للأسود بن سريع لما قال : إنني حمدت ربي بمحمد فقال : « إن ربك يحب الحمد » (٢) وقال ﷺ : « لا أحد أحب إليه المدح من الله ، ولا أحد أحب إليه العذر من الله ، من أجل ذلك أرسل الرسل ، ولا أحد أصبر على أذى من الله ، يجعلون له ولداً وشريكاً وهو يعافهم ويرزقهم » (٣) فهو يفرح بما يحبه ، ويؤذيه ما يبغضه ، ويصبر على ما يؤذيه ، وحبه ورضاه وفرحه وسخطه وصبره على ما يؤذيه كل ذلك من كاله وكل ذلك من صفاته وأفعاله ، وهو الذي خلق الخلائق وأفعالهم ، وهم لن يبلغوا ضره فيضروه ، ولن يبلغوا نفعه فينفعوه . وإذا فرح ورضي بما يخلقه فهو الخالق ، وكل الذين يؤذون الله ورسوله هو الذي مكنهم وصبر على أذاهم بحكمته ، فلم يفتقر إلى غيره ولم يخرج شيء عن مشيئته ولم يفعل أحد ما لا يريد ، وهذا قول عامة القدرية ونهاية الكمال والعزة .

(١) عنوان مضاف من المحقق .

(٢) أخرجه القضاعى في مسند الشهاب (١٥٣/٢) قال محققه رواه أحمد (٤٣٥/٣ ، ٤٣٦) والطبرانى في

الكبير (٨٢٠ ، ٨/١) والبخارى في الأدب المفرد (٨٥٩) وصححه الحاكم ووافقه الذهبي .

(٣) حديث « لا أحد أحب إليه المدح من الله . . . » كتاب التوبة ٧٦/١٧ رواه مسلم عن عبد الله بن مسعود وفيه

« ليس أحد أغير من الله من أجل ذلك حرم الفواحش » .

نصوص الكتاب والسنة مشتملة على تقديس الله وإثبات كل كمال له :^(١)
وأما الإمكان^(٢) لو افتقر وجوده الى فرح غيره ، وأما الحدوث فينبى على قيام الصفات فيلزم منه حدوثه^(٣) وقد ذكر في غير هذا الموضع أن ما سلكه الجهمية في نفي الصفات فمبناه على القياس الفاسد المحض وله شرح مذكور في غير هذا الموضع .

ومن تأمل نصوص الكتاب والسنة وجدها في غاية الإحكام والإتقان وأنها مشتملة على التقديس لله عن كل نقص ، والإثبات لكل كمال ، وأنه تعالى ليس له كمال ينتظر بحيث يكون قبله ناقصاً بل من الكمال أنه يفعل ما يفعله بعد أن لم يكن فاعله ، وأنه إذا كان كاملاً بذاته وصفاته وأفعاله لم يكن كاملاً بغيره ولا مفتقراً إلى سواه ، بل هو الغني ونحن الفقراء ، وقال تعالى : ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾^(٤) وهو سبحانه في محبته ورضاه ومقتته وسخطه وفرحه وأسفه وصبره وعفوه ورأفته له الكمال الذي لا تدركه الخلائق وفوق الكمال ، إذ كل كمال فمن كماله يستفاد ، وله الثناء الحسن الذي لا تحصىه العباد ، وإنما هو كما أثنى على نفسه ، له الغنى الذي لا يفتقر إلى سواه ، ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا * لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا * وَكُلُّهُمْ أَتَيْهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَرْدًا﴾^(٥) .

فهذا الأصل العظيم وهو مسألة خلقه وأمره وما يتصل به من صفاته وأفعاله من محبته ورضاه وفرحه بالحبوب وبغضه وصبره على ما يؤذيه هي متعلقة بمسائل القدر ومسائل الشريعة . والمنهاج الذي هو المسؤول عنه ومسائل الصفات ومسائل الثواب والعقاب والوعد والوعيد ، وهذه الأصول الأربعة كلية جامعة وهي متعلقة به وبخلقه .

وهي في عمومها وشمولها وكشفها للشبهات تشبه مسألة الصفات الذاتية والفعلية ، ومسألة الذات والحقيقة والحد وما يتصل بذلك من مسائل الصفات والكلام في حلول الحوادث ونفي الجسم وما في ذلك من تفصيل وتحقيق .

(١) العنوان مضاف من المحقق .

(٢) لعله سقط من هنا كلمة : فيلزم التي هي جواب إما الإمكان . والمعنى أنه يلزم كونه ممكنًا لا واجب الوجود أو افتقر وجوده إلى فرح غيره من الحوادث الممكنة وأما فرحه هو ورفعه وغيرهما من صفاته فلا يلزم منها إمكانه .

(٣) أى من قيام الصفات بنفسه كالكلام والسمع والبصر فيلزم منه حدوثه بزعمهم وعبارته هنا غير واضحة ولعلها خطأ في النسخ .

(٤) سورة آل عمران : الآية (١٨١) .

(٥) سورة مريم : الآيات (٩٣ : ٩٥) .

المعطلة - كذبوا بحق كثير جاء به الرسل :^(١)

فإن المعطلة والملحدة في أسمائه وآياته كذبوا بحق كثير جاءت به الرسل بناء على ما اعتقدوه من نفي الجسم والعرض ونفي حلول الحوادث ونفي الحاجة .

وهذه الأشياء يصح نفيها باعتبار ولكن ثبوتها يصح باعتبار آخر ، فوقعوا في نفي الحق الذي لا ريب فيه الذي جاءت به الرسل ونزلت به الكتب وفطرت عليه الخلائق ودلت عليه الدلائل السمعية والعقلية والله أعلم^(٢) .

وكان الفراغ من طبع ومراجعة هذا الكتاب الطيب المبارك بإذن الله تعالى على يد عبده الفقير إلى عفوه « أبو حذيفة إبراهيم بن محمد » .

تم الكتاب وربنا محمود وله المكارم والعلا والجلود
وعلى النبي محمد صلواته ماناح قمرى وأورق عود

(١) العنوان مضاف من المحقق .

(٢) كان قديماً تسمى الفرق التي خرجت من الإسلام بنفى أو تعطيل أو تشبيه أو إنكار في صفة من صفات الله أو اسم من أسمائه بأسماء مثل « القدريّة - الجهميّة - المرجئة - الباطنيّة . . . » والآن ليس لها نفس المسميات بل تؤمن بأقوال هذه الفرق الخارجة عن الحق ولكن نسبوا لأنفسهم أسماء براقة فلتكن على حذر أن تخدع وتؤمن بعقيدتهم المخالفة لعقيدة الكتاب والسنة .

مراجع التحقيق :

- ١ - كتاب النبوات للإمام ابن تيمية ط - دار الكتب العلمية
- ٢ - تفسير القرآن العظيم ابن كثير ط - دار الشعب ٨ مجلدات
- ٣ - إحياء علوم الدين الغزالي ط - دار الفكر
- ٤ - تفسير الطبري تحقيق أحمد شاكر ط - دار المعارف
- ٥ - مجموعة التوحيد لابن تيمية ومحمد ابن عبد الوهاب ط - دار الفكر
- ٦ - البداية والنهاية ابن كثير ط - مكتبة المعارف بيروت
- ٧ - تاريخ الخلفاء السيوطي ط - دار مروان
- ٨ - كتاب أبو بكر الصديق لمحمد رضا ط - دار الكتب العلمية
- ٩ - البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان عباس بن منصور السكسكي
- ١٠ - ضعيف الجامع الصغير الألباني ط - المكتب الإسلامي
- ١١ - الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ط - مكتبة السلام العالمية
- ١٢ - الفرق بين الفرق عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي ط - دار المعرفة
- ١٣ - صحيح الجامع الصغير الألباني ط - المكتب الإسلامي

رقم الإيداع

٨٦ / ٤٣٨٨

هجر

الطباعة والنشر والتوزيع والإعلان

المكتب : ٤ ش ترعة الزمر - المهندسين - جيزة

المطبعة : ٢ ، ٦ ش عبد الفتاح الطويل - أرض اللواء

☎ ٣٤٥١٧٥٦ - ص . ب ٦٣ إمبابة